

مركز القدس للدراسات السياسية

مجلس النواب السادس عشر في دورته العادية الأولى المنجزات والتحديات



الملخص التنفيذي

تردد كثيرا على السنة نواب المجلس السادس عشر بأن مجلسهم من أفضل المجالس النيابية منذ عام ١٩٨٩ تشريعا ورقابة، وقد ترددت هذه المقولة كثيرا، ربما في إطار الدفاع عن مجلسهم الذي دخل في إختبار مبكر لشعبيته عقب منحه ثقة غير مسبوقه لحكومة سمير الرفاعي، وما تلاها من استحقاقات سريعة دفعت بالمتظاهرين والمحتجين في الشارع والناخبين للمطالبة بحل المجلس.

وتعززت تلك القناعات لدى نواب المجلس السادس عشر بعد أن بدا واضحا لديهم أنهم خارج دائرة الفعل فيما يتعلق بمسيرة الإصلاح السياسي، بعد أن وجد مجلس النواب نفسه خارج تركيبة لجنة الحوار الوطني التي شكلتها الحكومة، وهو ما دفع المجلس للمبادرة لتشكل لجنة حوار موازية ضمت ٢٥ نائبا لكن المجلس سرعان ما تخلى عنها والغاها بعد ثلاثة أيام من تشكيلها.

هذه الدراسة تعتبر الأولى من نوعها التي تحاول اختبار قناعات النواب بان مجلسهم السادس عشر هو افضل المجالس رقابة وتشريعا منذ عام ١٩٨٩ او منذ المجلس الحادي عشر الذي يعتبر في نظر الكثير من المراقبين والمواطنين من افضل المجالس التي تم انتخابها منذ عودة الحياة الديمقراطية للمملكة عام ١٩٨٩.

وتكشف الدراسة بوضوح عن جملة مميزات للمجلس السادس عشر كان من بينها انه يأتي في المرتبة الثالثة من بين المجالس النيابية إنجازا لعدد التشريعات التي اقرها في دورته العادية الأولى.

ويعتبر المجلس الأول من بين المجالس النيابية في توجيه الأسئلة النيابية للحكومة، والمجلس الأول أيضا في توجيه المذكرات النيابية، إلى جانب كونه المجلس الأول في توجيه الإستجابات للوزراء بالرغم من عدم مناقشتها تحت القبة.

وهو المجلس الرابع في عدد توجيه طلبات المناقشة العامة، ويأتي في المرتبة الثالثة في توجيه الإقتراحات بقانون بعد المجلسين الحادي عشر "١٤٥ اقتراحا بقانون" والمجلس الثاني عشر الذي وجه في دورته العادية الأولى ١٢ اقتراحا بقانون بينما وجه المجلس السادس عشر ١١ اقتراحا.

ويأتي المجلس السادس عشر في ادنى مرتبة من بين المجالس النيابية السابقة من حيث توجيه الاقتراحات برغبة، فلم يسجل أي اقتراح من هذا النوع في الدورة العادية الأولى للمجلس السادس عشر، بخلاف المجلس الثاني عشر الذي حل في المرتبة الأولى بتوجيه ١٥٥ اقتراحا برغبة، وحل المجلس السادس عشر في المرتبة الثانية بتوجيه ١٤٢ اقتراحا برغبة، وحل المجلس الثالث عشر في المرتبة الثالثة بتوجيهه ٩ اقتراحات، بينما تساوى المجلسان الرابع عشر والخامس في المرتبة الرابعة بتوجيه اقتراحين لكل منهما، ليحل المجلس السادس عشر في المرتبة الخامسة.

وفيما يتعلق بالجانب التشريعي فقد كشفت الدراسة عن ان المجلس السادس عشر تساوى من حيث المنجز التشريعي مع المجلس الحادس عشر بمناقش وقرار ٢٦ مشروع قانون وقانون مؤقت في الدورة العادية الأولى لكل منهما، وحل المجلس السادس عشر في المرتبة الثالثة من حيث عدد التشريعات التي نظرها في دورته العادية الأولى بعد المجلس الرابع عشر الذي ظر في

٤٢ قانونا، وحل في المرتبة الأولى، تلاه المجلس الخامس عشر الذي نظر في ٤٠ مشروع قانون وقانون مؤقت.

وتكشف الدراسة عن ان المجلس السادس عشر في دورته العادية الأولى قدم منجزات مهمة فيما يتعلق بدوره الرقابي والتشريعي قياسا بالمجالس النيابية السابقة، إلا أنه بقي يعاني من ذات المشكلة الراسخة التي تتوارثها المجالس عن بعضها البعض من حيث التراخي في تطبيق النظام الداخلي، وفي عدم الالتزام به والتجاوز عليه، سواء من المجلس او من اللجان الدائمة.

وتكشف الدراسة عن المجلس تأثر كثيرا بدعوات المطالبين بحله، كما أنه تعرض لضغط مناقشة الثقة بحكومتين في دورته العادية الاولى، وهو أمر لم يحدث من قبل في أي من المجالس النيابية السابقة، كما انه تأثر مباشرة بما يجري في المملكة من دعوات للإصلاح السياسي بتأثر مباشر بما يجري في المنطقة والاقليم "مصر، تونس، ليبيا، اليمن"، وهو ما دفع بنواب لمهاجمة المطالبين بالإصلاح السياسي مما أثر سلبا على موقف المجلس من الإصلاح السياسي، وظهر وكأنه ضد الإصلاح السياسي بالرغم من تكرار التصريحات والبيانات لرئيس المجلس ولنواب بانهم مع الإصلاح السياسي ويدعمونه بقوة.

وتتوقف الدراسة امام الضغط الكبير على المجلس فيما يتعلق بالشعور والخوف من تعرضه للحل المبكر، حيث تؤكد الدراسة هنا على ان هذا الشعور أبقى المجلس خائفا، ويعيش تحت ضغط فوبيا الحل، وهو ذات الضغط الذي تولد مبكرا عندما وجد المجلس نفسه يخضع لفوبيا الثقة التي منحها لحكومة سمير الرفاعي، وهو ما كانت الدراسة التقييمية الأولى للمجلس في اول ٦٥ يوما من عمره التي وضعها مركز القدس للدراسات السياسية اثناء انعقاد الدورة.

الفصل الأول

خارطة لاستقراء المشهد البرلماني

كان رئيس مجلس النواب فيصل الفايز يأخذ مكانه على مقعده في قاعة المسرح قبل ظهر يوم الخميس ٣٠ آذار مارس ٢٠١١ ليتلو على النواب نسخة من تقرير رسمي يحصي منجزات المجلس في دورته العادية الاولى التي انتهت دستوريا في الثامن والعشرين من شهر آذار ٢٠١١، وبعد مرور اربعة اشهر شمسية على انعقادها، حيث تم افتتاحها بخطبة العرش في الثامن والعشرين من شهر تشرين ثاني من عام ٢٠١٠.

وانهى الفايز تقريره ليفتح المجال امام النواب للتفكير بصوت مرتفع عما يمكن ان يفعلونه في فترة اجازة المجلس بانتظار انعقاد الدورة الاستثنائية الاولى التي رجت مصادر نيابية متعددة الدعوة لانعقادها في شهر حزيران المقبل، وفقا لتوقعاتهم الشخصية وليس بناء على معلومات رسمية موثقة.

واقترح رئيس المجلس على النواب التفرغ للتواصل مع المواطنين كل في دائرته الانتخابية ومحاورتهم، لاستكشاف مواقفهم من الاصلاح السياسي، وما يريدونه من الاصلاح الاقتصادي، وتكوين مطالبهم الخدمائية والحياتية، ووضع تقارير من قبل كل نائب بهذه المطالب ورفعها الى المجلس الذي سيتولى بدوره رفعها الى لجنة الحوار الوطني، والى الحكومة كمساهمة من المجلس في وضع مطالب المواطنين امام لجنة الحوار التي تتولى وضع وصياغة مشروع قانون انتخاب جديد، ووضع خارطة المطالب الشعبية امام الحكومة.

واحتج نواب حضروا الاجتماع في قاعة المسرح على ما قاله رئيسهم، وتولى نواب عديدون التاكيد على ان المجلس لا يعمل عند لجنة الحوار الوطني، وان المجلس تعرض الى ما يشبه الاقصاء في ورشة الحوار الوطني، وغير ذلك من الانتقادات الاحتجاجية التي كشفت عن موقف نيابي لا يبدو انه ينظر بعين الرضا الى لجنة الحوار الوطني التي تعرضت منذ تشكيلها لموجة انتقادات وصلت الى حد ان قال نواب عنها في قاعة المسرح "انها لا تمثل الاردنيين..".

ولم يستطع رئيس المجلس ضبط ايقاع اجتماع قاعة المسرح في الحادي والثلاثين من شهر آذار مارس الماضي، وربما لم يرغب بتكرار مطالبه ورجائه من النواب التزام الهدوء للاستماع الى بعضهم البعض، وقبل ان تستشري موازين الفوضى في تلك الجلسة قرر رئيس المجلس فضها ومغادرة الاجتماع على عجل، في الوقت الذي لم يبدي النواب فيه أي اسف على ضياع تلك الجلسة التي جاءت في سياق التشاور والحوار النيابي الداخلي لوضع خارطة افكار نيابية للخروج من ازمة داخلية محلية تدور في فلك المطالب الاصلاحية، التي تعرضت لمواجهة من قبل اخرين وصلت الى حد العدوان على المعتصمين المطالبين بالاصلاح السياسي في دوار الداخلية^١.

وفي ذلك الاجتماع اعلن رئيس مجلس النواب بصفته الشخصية امام النواب عن أن المجلس باقى ولن يتم حله، وبشر بدور مقبل ومحوري للمجلس الا انه لم يقدم اية تفسيرات أخرى^٢.

^١ - نعرض المعتصمون في دوار الداخلية الى اعتداء من قبل "بلطجية" ومن رجال الامن يوم الجمعة ٢٥ آذار ٢٠١١ وتم فض اعتصامهم بالقوة وادى الى وفاة مواطن.

^٢ - راجع جريدة العرب اليوم عدد الجمعة ٣١/٣/٢٠١١.

ومن الواضح ان مجلس النواب السادس عشر مر في مراحل عديدة من الضغط ادت بالنتيجة الى التأثير سلبا على ادائه التشريعي والرقابي، ويمكن إجمال تلك المراحل فيما يلي :-

أولا : مرحلة تعظيم التوقعات:

وسبقت هذه المرحلة انتخابات المجلس التي اجريت في التاسع من شهر تشرين ثاني من عام ٢٠١٠، وقد خضع المجلس قبل ولادته الى ماكينة إعلامية عملت على التبشير بمجلس مقبل مختلف، ويمثل كافة شرائح المجتمع الاردني، وسيرضي جميع المواطنين، وقد تعاضمت هذه الماكينة الاعلامية الى حد انها رفعت عاليا من سقف التوقعات من المجلس المقبل الذي كان في حينه لا يزال جنينا ولم تتحدد هويته بعد.

ورافق تلك الماكينة الاعلامية تعديل على قانون الانتخاب تم فيه اعتماد ما يسمى بالدوائر الوهمية، وقد ادت بالنتيجة الى نشوب العديد من المشكلات الكبرى التي رافقت العملية الانتخابية ونتائجها، كما ادت بالنتيجة أيضا الى ما يشبه الصدمة التي وقع الناخبون تحت تأثيرها قادت الى نشوب مشكلات من نوع العنف الاجتماعي الدخيل على المجتمع الاردني، وقادت المجلس لان يكون مستهدفا بالنقد والتشكيك حتى قبل ان يتم افتتاح دورته العادية الاولى في الثامن والعشرين من شهر تشرين ثاني عام ٢٠١٠.

وأظهرت النتائج عدم رضى حقيقي لقطاعات كبيرة من المجتمع الاردني عنها، بسبب ما يسمى بـ "الدوائر الوهمية"، وليجد المجلس السادس عشر نفسه يخضع لموجة تشكيك متسعة استحضرت بقوة موجة التشكيك في شرعية المجلس الخامس عشر وإن كانت بدرجة اقل منه^٢.

ثانيا : مرحلة الثقة المفرطة :

وبالرغم من ان مجلس النواب السادس عشر كان يملك العديد من الروافع التي تؤهله لان يتجاوز تلك العقبة، فان المجلس نفسه لم يعاني كثيرا من تلك المشكلة التي بقيت اولا في إطار الإحتجاجات المناطية، وانتهت بعد وقت ليس بالقصير.

وقد تمتع المجلس في بواكير دورته بهدوء واضح سواء على صعيده الداخلي، او حتى على الصعيد الإعلامي، فقد كان هناك ما يشبه الإجماع الإعلامي والصحفي على منح المجلس فرصة واسعة لكي يثبت جدارته، وقوته، ولكي يخرج من امتحان "تعظيم التوقعات" مظفرا. إلا ان المجلس وقع في أزمة كبرى كان لا بد له لاحقا من دفع ثمنها عندما منح ثقة لحكومة سمير الرفاعي وصلت الى ١١١ صوتا وبنسبة مئوية بلغت (٩٣,٢٧ %)، وهي نسبة بدت اكثر من

^٢ - يمكن مراجعة كامل التفاصيل حول هذه القضية وحول نتائج الانتخابات ونسبة تمثيل كل نائب لدائرته الانتخابية في التقرير الاول الذي اصدره مركز القدس للدراسات السياسية بعنوان "مجلس النواب في اول ٦٥ يوما"، الذي اعده الصحفي وليد حسني لصالح المركز، فقد تم التوقف مطولا هناك حول نتائج الانتخابات وتداعياتها ولا داعي لتكرارها هنا.

صادمة ليس للعديد من النواب انفسهم، وانما لقطاعات عريضة من الناخبين والمراقبين والمهتمين^٤.

وبالرغم من ان حكومة الرفاعي خرجت بنصيب الاسد من هذه الثقة غير المسبوقة، فقد كان على مجلس النواب ان يدفع ثمن تلك الثقة مبكرا، وهو ما ادى الى اعلان المواطنين عن عدم رضاهم عن هذه الثقة وبدات موجة الاحتجاجات على المجلس تاخذ موقعها في هتافات المحتجين والمتظاهرين المطالبين بحله.

ثالثا : مرحلة الخسارة غير المتوقعة :

وجد مجلس النواب نفسه امام فاتورة استحقاقات عديدة يجب عليها دفعها سريعا، تمثلت في حجم المطالب الإحتجاجية المطالبة بحل المجلس واقالة الحكومة، والمطالبة بالاصلاح السياسي، ووجد المجلس نفسه يقف وجها لوجه أمام المحتجين والمتظاهرين، مما دفعه لإصدار عدد من البيانات تصدى فيها بالنقد للحركة الإسلامية وللمحتجين، وصولا الى اعلان نواب تحت القبة عدم رغبتهم بالاصلاح السياسي.

وبالرغم من ان مثل هذه الإصلاحات كانت تمثل مواقفهم الشخصية، ولا تعبر بالضرورة عن موقف المجلس بكامل اعضاءه، فقد ساهمت مثل هذه الأصوات في تعزيز المطالبة بحل المجلس، وإظهاره بأنه يقف ضد الإصلاح السياسي.

لقد بقي المجلس يعيش تحت ضغط الشعور بالحل المبكر والوشيك، وهو ما دفع اكثر من نائب وفي مناسبات مختلفة وتحت القبة وخارجها للحديث مباشرة عن هذا الضغط الذي تواصل مع المجلس حتى لحظة ما بعد فض الدورة العادية الأولى في الثامن والعشرين من شهر آذار مارس ٢٠١١.

رابعا : مرحلة البحث عن دور :

كان لتشكيل لجنة الحوار الوطني برئاسة رئيس مجلس الأعيان طاهر المصري أثرا كبيرا على المجلس، وعلى مدى دوره المستقبلي في الإصلاح السياسي، ولهذا ذهب المجلس لتلمس دوره والبحث عن مكان له في مسيرة الإصلاح المقبلة.

لقد بادر المجلس لتشكيل لجنة نيابية للحوار الوطني ضمت ٢٥ نائبا، الا ان المجلس سارع الى حلها، بانتظار ما ستخرج به لجنة الحوار الوطني من نتائج وتوصيات تتعلق بقانوني الانتخاب والاحزاب.

وانتهت الدورة العادية الأولى والمجلس يقوم بمهمة المتلقي والباحث عن دور، وهذا ما دفع برئيسه فيصل الفايز لدعوة النواب بعد فض الدورة بثلاثة ايام للاجتماع في قاعة المسرح للتداول فيما يمكن ان يقوم المجلس به، داعيا النواب لاجراء حوارات مع المواطنين لمعرفة مطالبهم الخدمائية والسياسية.

^٤ - حسب النسبة على اساس ان عدد مجلس النواب في حينه كان ١١٩ نائبا، بسبب وفاة النائب راشد البرايسه، وقد حجب الثقة عن الحكومة ٨ نواب فقط، ولم يلجأ أي نائب لاستخدام حقه بالامتناع عن التصويت، وبذلك اصبحت نسبة الثقة بحكومة الرفاعي اعلى نسبة ثقة في تاريخ الحكومات الأردنية منذ عودة الحياة الديمقراطية عام ١٩٨٩.

الفصل الثاني

المجلس بين حكومتين

تميزت الدورة العادية الاولى لمجلس النواب السادس عشر بكونه المجلس النيابي الاول الذي وجد نفسه يخضع لاختبار مناقشة الثقة بحكومتين متتاليتين هما حكومة سمير الرفاعي، وحكومة د. معروف البخيت.

وهذا الاختبار لم يتكرر في أي من المجالس النيابية السابقة منذ عام ١٩٨٩، مما منح المجلس ميزة مضافة إليه، إذ لقت عبئاً إضافياً عليه بعد انقضى في مناقشة الثقة بحكومة الرفاعي خمسة ايام بدأت في ١٩ / ١٢ / ٢٠١٠، وانتهت بالتصويت ومنحها ثقة غير مسبوقه في ٢٣ / ١٢ / ٢٠١٠، كما قضى يومين في مناقشة الثقة بحكومة د. معروف البخيت بدأت في ٢ / ٣ / ٢٠١١، ومنحها الثقة في اليوم التالي.

وقضى المجلس اول ٦٥ يوما مع حكومة سمير الرفاعي، بينما قضى مع حكومة د. البخيت ٥٦ يوما هي مجمل ما تبقى من دورته العادية الأولى.

اولا : الثقة بحكومة الرفاعي :

قضى مجلس النواب السادس عشر ٦٥ يوما من عمر دورته العادية الاولى مع حكومة سمير الرفاعي التي تشكلت قبيل دعوة مجلس الامة للانعقاد في الثامن والعشرين من شهر تشرين ثاني ٢٠١٠، وبذلك بدأ مجلس النواب السادس عشر دورته العادية الاولى مع حكومة جديدة هي الحكومة الثانية التي يشكلها الرفاعي.

وقدم الرفاعي بيان حكومته لنيل ثقة المجلس في الجلسة الرابعة التي عقدها بتاريخ ١٥ / ١٢ / ٢٠١٠، واعلن فيها امام النواب عن استجابة حكومته لطلب النواب بتاجيل العمل بالمادة الخامسة من قانون المالكيين والمستاجرین سنة أخرى تنتهي في ٣٠ / ١٢ / ٢٠١١ .

وجاء اعلان الرفاعي عن هذا القرار بعد ان قدم العديد من النواب مطالب تتعلق بهذا القانون، فقد قدم ١٣ نائبا مذكرة لرئيس المجلس فيصل الفايز قبل بدء مناقشات الثقة بالحكومة دعوا فيها الحكومة الى تعديل قانون المالكيين والمستاجرین قبل ان يصبح نافذ المفعول في الاول من شهر كانون الاول عام ٢٠١١ لما سيترتب على تنفيذه من مشاكل اجتماعية واقتصادية، بينما قدمت كتلة حزب التيار الوطني اقتراحا بقانون وقعه جميع اعضاء الكتلة البالغ عددهم ١٢ عضوا دعوا فيه لتعديل القانون بصفة الاستعجال وقبل ان يصبح نافذ المفعول.

° - يتكفي هذا التقرير على التقرير الأول الذي أعده مركز القدس للدراسات السياسية عن اول ٦٥ يوما من الدورة العادية الأولى للمجلس والذي يغطي فيه علاقة المجلس بحكومة سمير الرفاعي منذ افتتاح الدورة العادية الأولى للمجلس في ٢٨ / ١١ / ٢٠١١، وحتى لحظة استقالته وتكليف د. معروف البخيت بتشكيل الحكومة الجديدة.

وقدمت النائب ريم بدران بياناً للحكومة دعت فيه إلى إصدار قانون تعلن فيه تأجيل العمل بالمادة الخامسة من قانون المالكيين والمستأجرين سنة إضافية ليتسنى للحكومة ومجلس النواب إعادة مناقشة القانون وإجراء حوار وطني حوله لتلافي حدوث أية مشكلات اجتماعية واقتصادية قد تظهر نتيجة تطبيق القانون في الأول من شهر كانون الثاني من عام ٢٠١١ .

وجاء قرار الحكومة ليسحب البساط من تحت اقدام النواب لتسهيل مهمة حصوله على ثقة نيابية عالية.

وبدأ المجلس مناقشات الثقة بحكومة الرفاعي في ١٩ / ١٢ / ٢٠١١، وسبقها اجراء العديد من اللقاءات والحوارات على مادب عشاء اقامها رئيس الوزراء الرفاعي للكتل النيابية كل على حدة في نادي الملك حسين للاستماع الى مطالب النواب الخدمائية وللتعرف عن كئب على مواقفهم وميولهم السياسية والخدمائية.

وكانت كل التوقعات المبكرة تشير الى ان حكومة الرفاعي ستحصل على ثقة عالية جدا ستصل الى ١١٠ اصوات وقد تزيد عن ذلك، بينما ذهبت احدى الصحف لنشر تقرير موسع تحدثت فيه بوضوح عن المخاطر التي قد تترتب على منح ثقة عالية للحكومة محذرة في الوقت نفسه من الاستحقاقات السلبية التي قد يدفعها المجلس من رصيده الشعبي^٦.

وكانت المفاجأة ان النواب منحوا حكومة الرفاعي ثقة ١١١ نائبا، وحجب الثقة عنها ٨ نواب فقط^٧، لتكون نسبة التصويت على الثقة هي الاعلى من بين الحكومات المتعاقبة منذ عام ١٩٨٩، وقد وصلت النسبة المئوية للتصويت الى (٩٣,٢ %) ^٨.

لقد ادت هذه الثقة غير المسبوقة الى تعرض مجلس النواب للمزيد من الانتقادات التي وصلت الى حد مطالبة المحتجين والمتظاهرين بحل المجلس، الى جانب توجيه انتقادات مباشرة للنواب بسبب منحهم الحكومة ثقة ١١١، لتتحول هذه الثقة الى عبء ثقيل على المجلس دفع ثمنه من رصيده الشعبي، قبل ان تلحق الحكومة به وتدفع هي الأخرى من رصيدها بعد ان ارتفعت وتيرة المنادين من المحتجين والمتظاهرين بحل مجلس النواب واقالة الحكومة.

وليس لكل مراقب او باحث ان يتجاهل الظروف الاقليمية والمحلية التي ساعدت بطريق مباشر على تسريع اقالة الحكومة، فقد كان لاستحقاقات الثورات الشعبية في كل من مصر وتونس تأثيراتها المباشرة للاستجابة السريعة لمطالب المحتجين المطالبين باقالة الحكومة، فيما بقيت المطالب بحل مجلس النواب قائمة حتى الان، الا ان الدولة ذهبت للبحث في وضع خطط وخرائط طرق للاصلاح السياسي، وجد مجلس النواب نفسه خارجها تماما.

ثانيا : الثقة بحكومة د. معروف البخيت :

^٦ - راجع جريدة العرب اليوم عدد الاحد / ١٩ / ١٢ / ٢٠١١ .

^٧ - حجب الثقة عن الحكومة ٨ نواب منهم ٤ سيدات هن وفاء بني مصطفى، ميسر السردية، تمام الرياضي، عبلة ابو عبلة، ومن النواب الذكور ٤ نواب هم عبد الله النصور، صلاح المحارمه، حازم العوران، موسى الزواهره.

^٨ - تم احتساب اعضاء المجلس باعتبارهم ١١٩ نائبا بسبب وفاة النائب المرحوم راشد البرايسه.

أقيمت حكومة سمير الرفاعي في الأول من شهر شباط عام ٢٠١١، مما اضطر رئيس المجلس فيصل الفايز للإعلان عن تأجيل جلسات المجلس إلى ما بعد تشكيل الحكومة التي استغرق حوالي عشرة أيام.

وقضى رئيس الوزراء المكلف د. معروف البخيت يومين في محاورته مع الكتل البرلمانية داخل المجلس قبل أن ينطلق في محاوره قطاعات أخرى، وحضرت الحكومة أول جلسة لمجلس النواب في ١٣ / ٢ / ٢٠١١، وكان مدرجا على جدول أعمالها أسئلة واجوبة، وتم فيها تحويل ٣ أسئلة إلى استجابات ورفض النواب طلبا للحكومة الجديدة بتأجيل بحث الأسئلة حتى يستعد الوزراء الجدد لمناقشتها والإطلاع عليها.

لقد بدأ واضحا وبشكل مبكر أن علاقة مجلس النواب مع حكومة البخيت لن تكون علاقة ناعمة على نحو ما كانت عليه في مع حكومة الرفاعي في بواكير عمر المجلس، وبدأ واضحا جدا أن مجلس النواب يعمل جديا على استعادة ثقة الناخبين به بعد أن فقد جزءا كبيرا منها بسبب منحه الثقة العالية لحكومة الرفاعي.

ووجد مجلس النواب نفسه أمام لحظة رأى فيها فرصة لاستعادة ثقته بنفسه أولا، وثقة الناخبين به من خلال منح حكومة البخيت ثقة على الحافة، فيما نشط قطاع واسع من النواب للترويج إلى توجه يدعوا إلى إسقاط الحكومة في البرلمان وحجب الثقة عنها.

وأعلنت الحكومة في ٢٠ / ٢ / ٢٠١١ عن سحب مشروع قانون الموازنة العامة للدولة لسنة ٢٠١١ من المجلس وهو القانون الذي كانت حكومة الرفاعي قد أحالته إلى المجلس وقطعت اللجنة المالية والاقتصادية شوطا طويلا في مناقشته.

وبدأ المجلس مناقشة الثقة بحكومة د. البخيت في ٢ / ٣ / ٢٠١١، بعد أن كان د. البخيت قد تقدم للمجلس ببيان طلب الثقة في ٢٧ / ٢ / ٢٠١١.

وقضى المجلس يومين فقط في مناقشة بيان الحكومة لتحصل على ثقة مندنية حيث منحها ٦٣ نائبا الثقة، وحجبها عنها ٤٧ نائبا، وامتنع عن التصويت ٧ نواب، وغاب نائبان.

ويلاحظ أن حكومة د. البخيت الثانية كانت ثاني حكومة تحصل على أدنى ثقة من المجالس النيابية منذ المجلس الحادي عشر، بعد حكومة د. عبد السلام المجالي الأولى التي حصلت على ثقة ٤١ نائبا في المجلس الثاني عشر الذي كان عدد أعضائه ٨٠ عضوا، وحجب الثقة عنها ٢٩ عضوا، وبلغت نسبة ما حصلت عليه من ثقة (٥١,٨٩ %).

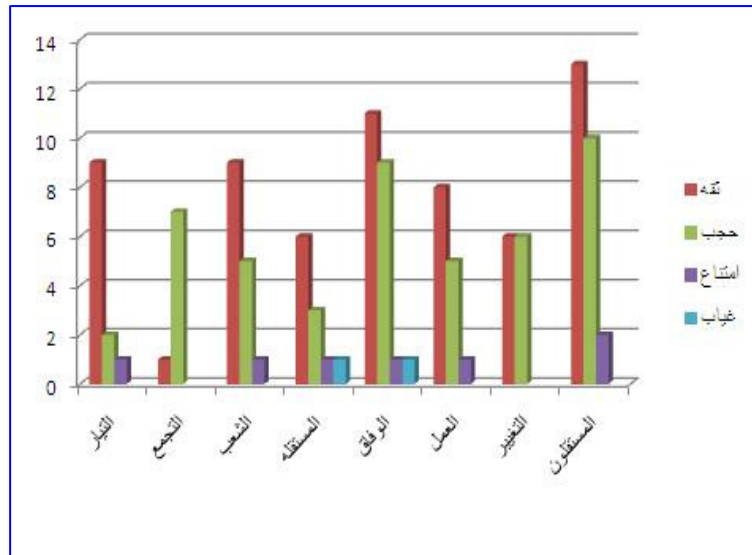
وبلغت نسبة الثقة التي حصلت عليها حكومة د. البخيت الثانية من المجلس السادس عشر (٥٢,٩٤ %)، بخلاف ما حصلت عليه حكومة د. البخيت الأولى في المجلس الرابع عشر عندما حصلت على ثقة بلغت نسبتها (٨٠,٣٧ %).

ويكشف الجدول التالي بالتفصيل اتجاهات تصويت الكتل النيابية على الثقة بحكومة د. معروف البخيت، حيث بلغت اعلى نسبة حجب في كتلة التجمع الديمقراطي (٨٧,٥ %)، بينما بلغت ادنى نسبة حجب في كتلة حزب التيار الوطني ونسبة (١٦,٦٦ %)^٩.

ويلاحظ ان جميع الكتل النيابية باستثناء كتلة التجمع الديمقراطي تجاوزت نسبة منح الثقة فيها ٥٠%، مما يؤشر على ان مزاج الكتل النيابية الداخلي اظهر في معظمها انقساماً بين منح الثقة وجبها او الامتناع.

جدول رقم (١) اتجاهات الكتل النيابية والمستقلين للتصويت على الثقة بحكومة د. البخيت								
الكتلة	العدد	ثقة		حجب		امتناع		غياب
		نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
التيار	١٢	٧٥%	٩	١٦,٦٦%	٢	٨,٣٣%	١	-
التجمع	٨	١٢,٥%	١	٨٧,٥%	٧	-	-	-
الشعب	١٥	٦٠%	٩	٣٣,٣٣%	٥	٦,٦٦%	١	-
المستقلة	١١	٥٤,٥٤%	٦	٢٧,٢٧%	٣	٩,٠٩%	١	١
الوفاق	٢٢	٥٠%	١١	٤٠,٩%	٩	٤,٥٤%	١	١
العمل	١٤	٥٧,١٤%	٨	٣٥,٧%	٥	٧,١٤%	١	-
التغيير	١٢	٥٠%	٦	٥٠%	٦	-	-	-
المستقلون	٢٥	٥٢%	١٣	٤٠%	١٠	٨%	٢	-
المجموع	١١٩	٥٢,٩٤%	٦٣	٣٩,٥%	٤٧	٥,٨٨%	٧	٢

شكل البياني رقم (١)
لاتجاهات الكتل النيابية والمستقلين للتصويت على الثقة بحكومة د. البخيت



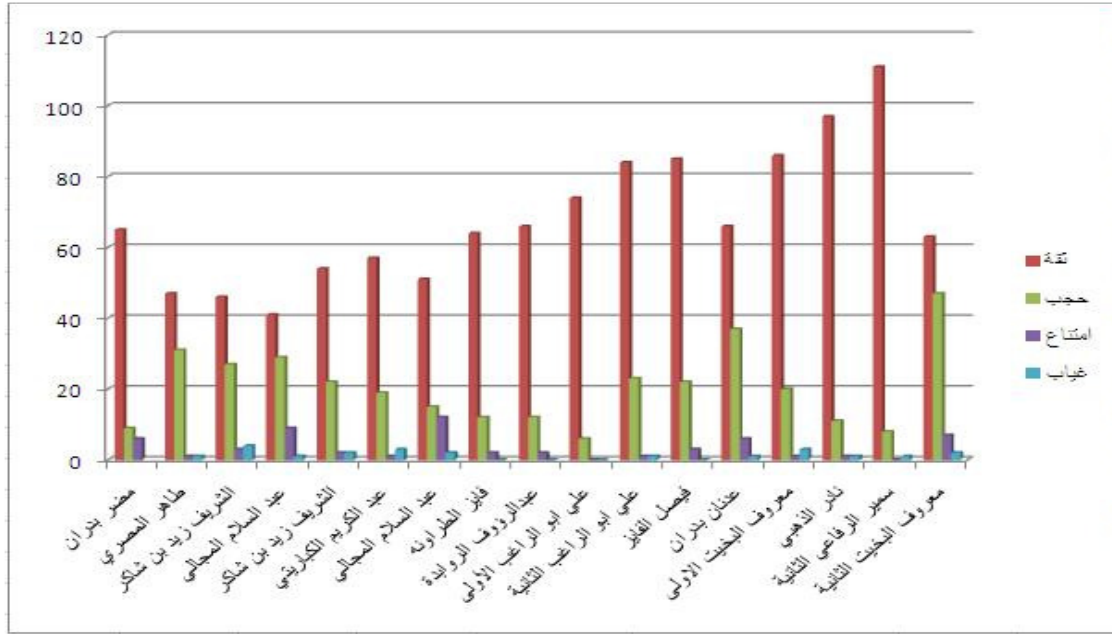
^٩ - يبلغ عدد اعضاء كتلة التجمع الديمقراطي ٨ اعضاء حجب الثقة منهم ٧ اعضاء، ومنح الثقة نائب واحد، بينما يبلغ عدد اعضاء كتلة حزب التيار الوطني ١٢ عضوا منح الثقة منهم ٩ اعضاء، وحجب الثقة منهم نائبان وامتنع نائب واحد، كما سجلت كتلة التيار الوطني اعلى نسبة منح ثقة من بين جميع الكتل النيابية فقد وصلت النسبة فيها الى (٧٥ %).

ويكشف الجدول التالي عن نتائج التصويت على الثقة في كل الحكومات الأردنية التي تشكلت منذ عودة الحياة الديمقراطية عام ١٩٨٩، وعدد الأصوات التي حصلت عليها، والنسبة المئوية للثقة في كل منها^{١٠}.

جدول رقم (٢) يكشف حجم الثقة التي حصلت الحكومات عليها منذ عام ١٩٨٩ - ٢٠١١							
الحكومة	المجلس	ثقة	حجب	امتناع	غياب	الحضور	النسبة %
مضر بدران	11	65	9	6	-	80	80,25%
ظاهر المصري	11	47	31	1	1	79	59,49%
الشريف زيد بن شاكر	11	46	27	3	4	76	60,52%
عبد السلام المجالي	12	41	29	9	1	79	51,89%
الشريف زيد بن شاكر	12	54	22	2	2	78	69,23%
عبد الكريم الكباريتي	12	57	19	1	3	77	74%
عبد السلام المجالي	13	51	15	12	2	78	65,38%
فايز الطراونه	13	64	12	2	-	80	80%
عبدالرؤوف الروابدة	13	66	12	2	0	80	82,5%
علي ابو الراغب الأولى	13	74	6	0	0	80	92,5%
علي ابو الراغب الثانية	14	84	23	1	1	109	77%
فيصل الفايز	14	85	22	3	0	110	77,27%
عدنان بدران	14	66	37	6	1	109	60,55%
معروف البخيت الأولى	14	86	20	1	3	107	80,37%
نادر الذهبي	15	97	11	1	1	109	88,9%
سمير الرفاعي الثانية	16	111	8	0	١	119	93,2%
معروف البخيت الثانية	16	63	47	7	2	117	53,84%

^{١٠} - وجدنا صعوبة بالغة جدا في وضع هذا الجدول بصورته النهائية والموثقة بعد قضاء فترة زمنية طويلة جدا في مراجعة جداول اعمال جلسات المجالس النيابية في دوراتها العادية الاولى منذ عام ١٩٨٩ وحتى المجلس السادس عشر الحالي بسبب عدم وجود معلومات مفهسة ومنظمة تسهل على الباحثين الرجوع اليها، او حتى لتسهل على النواب مراجعتها.

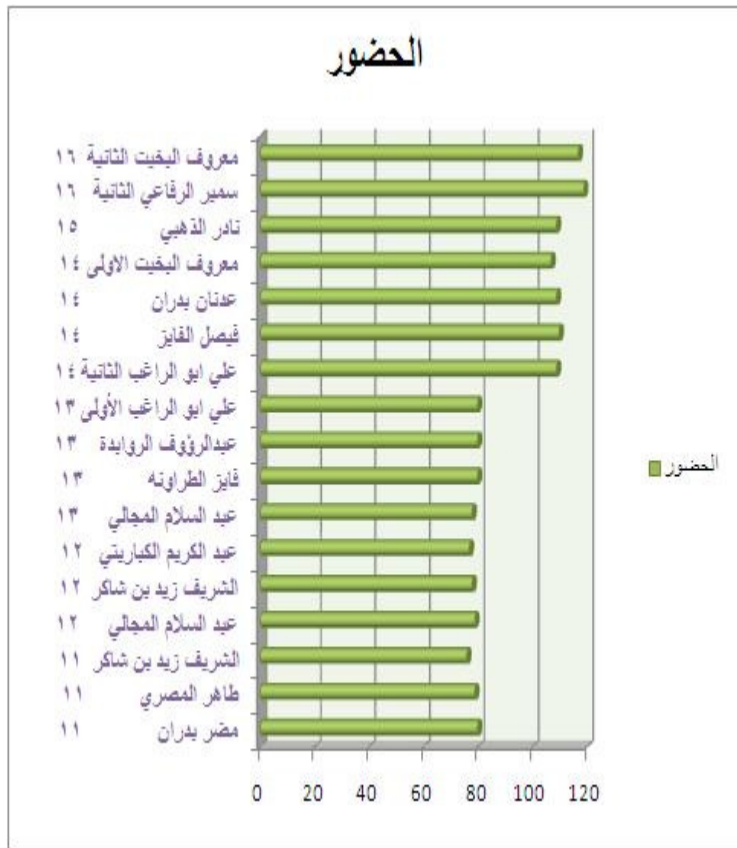
الشكل البياني رقم (٢)
يكشف حجم الثقة التي حصلت الحكومات عليها منذ عام ١٩٨٩ - ٢٠١١



الشكل البياني رقم (٣)
الحضور في جلسات الثقة والتي حصلت الحكومات عليها منذ عام ١٩٨٩ - ٢٠١١

لقد تأثر المجلس النيابي السادس عشر في دورته العادية الأولى بتغيير الحكومتين، ووقع تحت ضغوط عديدة صاحبت هذا التغيير إلى جانب تأثره البالغ بالتظاهرات التي شهدتها المملكة التي طالبت باقالة حكومة الرفاعي وحل مجلس النواب، وما تبع تلك المطالب من استحقاقات ظل المجلس طيلة دورته العادية الأولى يعيش في ظلالها.

وتأتي في مقدمة تلك التحديات الضغوط المطالبة بحل المجلس، واضطرار المجلس



للعيش تحت الشعور بحل مبكر ووشيك له، وهو ما ظهر واضحا في الكثير من مداخلات النواب تحت قبة المجلس وخارجها.

ومن بين اهم تلك الضغوط استمرار فقدان شعبية المجلس الذي ظهر وكأنه يقف ضد الإصلاح السياسي، خاصة بعد تشكيل لجنة الحوار الوطني برئاسة رئيس مجلس الأعيان طاهر المصري، وعدم تمثيل المجلس في تلك اللجنة باستثناء تمثيل اللجنة القانونية فيه من خلال رئيسها النائب عبد الكريم الدغمي.

لقد حاول المجلس تشكيل لجنة حوار وطني نيابية، وقام رئيس المجلس فيصل الفايز بطرح هذا التوجه على المجلس في جلسته السادسة عشرة المنعقدة بتاريخ ٩ / ٣ / ٢٠١١، ووافق المجلس على تشكيلها من ٢٥ عضوا، الا ان المجلس عاد في الجلسة التالية المنعقدة بتاريخ ١٣ / ٣ / ٢٠١١ والغى لجنة الحوار تماما^{١١}.

وأثيرت شكوك عديدة حول موقف المجلس من الإصلاح السياسي، بعد ان قام المجلس باصدار بيانات هاجم فيها الحركة الإسلامية والمتظاهرين، كما قام نواب بالاعلان عن عدم رغبتهم بالإصلاح السياسي، داعين لتوفير الوظائف بدلا من وضع قانون انتخاب وقانون احزاب وغيرها^{١٢}.

الفصل الثالث

المنجزات التشريعية

بدأ مجلس النواب السادس عشر اعماله دستوريا في الثامن والعشرين من شهر تشرين ثاني ٢٠١٠ وكان امامه ٦٢ مشروع قانون وقانون مؤقت مرحلة من مجالس سابقة وموجودة في ادراج لجانته الدائمة.

واحالت الحكومة الى المجلس في مطلع دورته العادية الاولى ٥٥ قانونا ومشروع قانون من بينها ٤٨ قانونا مؤقتا، و٧ مشاريع قوانين^{١٣}، قام المجلس بادراجها جميعها على جدول اعمال جلسته التشريعية الاولى التي عقدها في الاول من شهر كانون الاول عام ٢٠١٠.

^{١١} - تلقى رئيس المجلس فيصل الفايز رسالة من النائب صلاح المحارمه طالبا فيها تكليفه بتشكيل للحوار الوطني وممن يرغب من النواب، وقام رئيس المجلس بالاستجابة لهذا المطلب.

^{١٢} - اعلن عن ذلك بوضوح النائب محمد المراعية، والنائب صلاح المحارمه، بينما ذهب النائب محمد الكوز الى ابعاد من ذلك حيث هاجم المتظاهرين بشدة قائلا ان كل من يريد التظاهر فلينزل الى الجسر، واستغلته العديد من المواقع الالكترونية وظلت تعيد بث كلمته المصورة لفترة طويلة.

^{١٣} - لم يناقش المجلس أي من مشاريع القوانين السبعة التي احيلت اليه مطلع دورته العادية الاولى وهي، مشروع قانون معدل لقانون الطرق لسنة ٢٠٠٩، ومشروع قانون تنظيم قطاع الإنشاءات لسنة ٢٠٠٩، ومشروع قانون معدل لقانون العمل لسنة ٢٠٠٩، ومشروع قانون معدل لقانون نقل البضائع على الطرق لسنة ٢٠٠٩، ومشروع قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية لسنة ٢٠٠٩، ومشروع قانون معدل لقانون حماية حق المؤلف لسنة ٢٠٠٩، ومشروع قانون الهيئة الوطنية للإسعاف والطوارئ لسنة ٢٠٠٨.

وتلقى المجلس اثناء انعقاد دورته ٨ مشاريع قوانين منها ٣ مشاريع قوانين احوالها حكومة سمير الرفاعي اليه وهي مشروع قانون تاجيل العمل بالمادة ٥ من قانون المالكين والمستأجرين الى ٢٠١١/١٢/٣١ ، ومشروع قانون الموازنة العامة للدولة لسنة ٢٠١١ ، ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠١١ .

واحوالت حكومة د. معروف البخيت للمجلس خمسة مشاريع قوانين هي مشروع قانون معدل لقانون الاجتماعات العامة لسنة ٢٠١١ مع صفة الاستعجال، ومشروع قانون التصديق على اتفاقية امتياز التقطير السطحي للصخر الزيتي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ممثلة بسلطة المصادر الطبيعية وشركة الكرك الدولية للبترول الخاصة المساهمة المحدودة لسنة ٢٠١١ ، ومشروع قانون الغاء قانون تنمية البيئة الاستثمارية والانشطة الاقتصادية لسنة ٢٠١١ ، ومشروع القانون المعدل لقانون رعاية الثقافة لسنة ٢٠١١ ، ومشروع قانون التصديق على اتفاقية امتياز التقطير السطحي للصخر الزيتي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ممثلة بسلطة المصادر الطبيعية وشركة الكرك الدولية للبترول الخاصة المساهمة المحدودة لسنة ٢٠١١ .

وبلغ المجموع الكلي للقوانين المؤقتة ومشاريع القوانين الموجودة لدى المجلس سواء المرحلة منها من مجالس سابقة او المحالة اليه من الحكومة ١٢٥ مشروع قانون وقانون مؤقت.

وكان لدى مجلس الاعيان ثلاثة قوانين مؤقتة مرحلة من مجالس سابقة مختلف عليها بين الاعيان والنواب، وهي القانون المؤقت رقم (٨) لسنة ٢٠٠٢ المعدل لقانون الاتصالات لسنة ٢٠٠٢ ، والقانون المؤقت رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٢ المعدل لقانون الاحوال المدنية لسنة ٢٠٠٢ ، والقانون المؤقت رقم (٧٥) لسنة ٢٠٠٢ المعدل لقانون مؤسسة الاذاعة والتلفزيون الاردنية لسنة ٢٠٠١ ، وتم اقرارها في جلسة مشتركة بين المجلسين^{١٤} ، الى جانب قانون اخر كان معلقا بين المجلسين.

وقياسا على ما هو معروض على المجلس من مشاريع قوانين وقوانين مؤقتة والبالغ عددها الاجمالي ١٢٥ مشروع قانون وقانون مؤقت فقد ناقش المجلس منها ٢٦ قانونا ومشروع قانون وبنسبة انجاز كلية بلغت (٢٠,٨ %).

وبلغ عدد القوانين المؤقتة التي ناقشها المجلس في دورته العادية الاولى ٢١ قانونا مؤقتا من اصل ٢٦ قانونا ومشروع قانون وبنسبة بلغت (٨٠,٧٦ %).

وبلغ عدد القوانين المؤقتة التي ناقشها المجلس من ضمن القوانين المؤقتة التي احوالها الحكومة اليه مطلع دورته العادية الاولى ١٦ قانونا مؤقتا، وبنسبة انجاز بلغت (٣٣,٣٣ %)، بينما اقر المجلس ٥ قوانين مؤقتة من مجالس سابقة الى جانب اقراره ٥ مشاريع قوانين.

وبلغت نسبة مشاريع القوانين التي ناقشها المجلس والبالغ عددها خمسة قوانين فقط ما نسبته (١٩,٢٣ %).

^{١٤} - عقدت الجلسة صباح يوم الخميس ١٧ / ٣ / ٢٠١١ ، وسبق انعقاد الجلسة سلسلة اجتماعات بين اللجان المختصة في المجلسين للتوافق على صيغ توفيقية تجاه تلك القوانين، وتم حسم الخلاف بين المجلسين داخل اللجان وقبل انعقاد الجلسة.

وبلغ عدد القوانين المعادة من مجلس الاعيان الى مجلس النواب ٥ قوانين وبنسبة بلغت (١٩.٢٣ %) ووافق مجلس النواب عليها بحسب ما اعيدت اليه من مجلس الاعيان.

واضطر مجلس الامة بشقيه النواب والاعيان لعقد جلسة مشتركة لحسم خلاف قديم بينهما على ثلاثة قوانين مؤقتة تعود تواريخ اصدارها لسنة ٢٠٠٢ وهي القوانين المؤقتة المعدلة لقوانين مؤسسة الاذاعة والتلفزيون، والاتصالات، والاحوال المدنية.

وبلغت نسبة القوانين التي اقرها المجلس في جلسته المشتركة مع الاعيان قياسا بمجمل منجزاته التشريعية (١١,٥٣ %).

ووافق المجلس على ١٥ قانونا عرضت عليه واقرها مجلس الاعيان كما احيلت اليه، وبنسبة بلغت (٥٧,٦٩ %).

ورفض المجلس ١١ قانونا وبنسبة اجمالية بلغت (٤٢,٣٠ %)، واضطر للتراجع عن موقفه تجاه خمسة قوانين اعادها مجلس الاعيان اليه ليوافق عليها لاحقا ووفقا لما جاءته من الاعيان، ليتقلص عدد القوانين المرفوضة الى ٦ قوانين فقط وبنسبة (٢٣ %)، ليصبح المجموع الكلي للقوانين التي وافق المجلس عليها خلال دورته العادية الاولى ٢٠ قانونا، ورفض ٦ قوانين.

وتبلغ نسبة القوانين التي وافق المجلس عليها (٧٦.٩٢ %) ، بينما تبلغ نسبة القوانين التي رفضها (٢٣.٨ %)

وفيما يلي استعراض لسيرة مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة التي ناقشها المجلس في دورته العادية الاولى :

اولا : مشاريع القوانين التي اقرها المجلس :

اقر المجلس مشاريع خمسة قوانين فقط في دورته العادية الاولى، وبنسبة بلغت (١٩,٢٣ %)، وهي مشاريع قوانين تعديل قانون المالكين والمستاجرين، والموازنة العامة لسنة ٢٠١١، ومشروع القانون المعدل لقانون الاجتماعات العامة لسنة ٢٠١١، وقانون الغاء قانون تنمية البيئة الاستثمارية والانشطة الاقتصادية لسنة ٢٠١١، وقانون التصديق على اتفاقية التقطير السطحي للبخار الزيتي بين حكومة المملكة الأردنية، الهاشمية ممثلة بسلطة المصادر الطبيعية وشركة الكرك الدولية للبترول الخاصة المساهمة المحدودة لسنة ٢٠١١.

١ - قانون المالكين والمستاجرين:

جاء مشروع تعديل قانون المالكين والمستاجرين مبكرا وفي مطلع الدورة العادية الاولى عندما اضطرت حكومة سمير الرفاعي للاستجابة لمطالب عشرات النواب للمسارعة بتعديل القانون، حيث قدم ١٣ نائبا مذكرة لرئيس المجلس يدعون فيها لتعديله، ثم قدمت كتلة حزب التيار الوطني مشروع اقتراح بقانون لتعديله، ثم قدمت النائب ريم بدران مذكرة مماثلة، الى جانب تركيز النواب في مناقشتهم للثقة بحكومة الرفاعي على ضرورة المسارعة بتعديل القانون.

واعلنت حكومة الرفاعي التزامها بالمسارعة بتعديل القانون في بيانها لطلب الثقة من المجلس، ثم في رد رئيس الوزراء الرفاعي على مناقشات النواب قبيل التصويت، ووفت الحكومة بالتزامها

وتقدمت للمجلس بمشروع التعديل وتم اقراره بعد حصولها على الثقة غير المسبوقه، ودون احواله على اللجان المختصة^{١٥}.

٢ - مشروع قانون الموازنة العامة للدولة لسنة ٢٠١١ :

تأثر مشروع قانون الموازنة العامة للدولة لسنة ٢٠١١ تأثيرا كبيرا بسبب تغيير حكومتين في الدورة العادية الاولى للمجلس وفي امر غير مسبوق من قبل، فقد وجد مشروع القانون نفسه امام حكومتين تدافعان عنه امام المجلس، الى جانب تأثيره بانشغال المجلس بمناقشة الثقة بحكومتين، مما ادى الى تاخير اقراره حتى ٢٠ / ٣ / ٢٠١١ .

وكانت حكومة سمير الرفاعي قد قدمت مشروع القانون الى المجلس بتاريخ ٢٩ / ١٢ / ٢٠١٠ بخطاب تلاه وزير المالية، وقرر المجلس احواله مشروع القانون الى لجنته المالية التي قامت هي الأخرى بتأخير النظر فيه لاكثر من عشرة ايام بسبب انشغالها بمناقشة مشاريع قوانين أخرى.

وفي جلسة المناقشة العامة التي عقدها المجلس لمناقشة ارتفاع الاسعار والية تسعير الوقود التي عقدها المجلس في ٢٠ / ١ / ٢٠١١ اعلن رئيس الوزراء سمير الرفاعي عن زيادة الموظفين والمتقاعدين ٢٠ ديناراً ، مما ادى الى وجود اختلالات في الموازنة.

وفي الاول من شهر شباط ٢٠١١ قدمت حكومة الرفاعي استقالتها وتم تكليف د. معروف البخيت بتشكيل الحكومة الجديدة، وفي ٢٠ / ٢ / ٢٠١١ طلبت حكومة البخيت من المجلس الموافقة على سحب مشروع قانون الموازنة وبتوافق مسبق مع رئيس اللجنة المالية في المجلس النائب ايمن المجالي الذي دعا الحكومة لسحب المشروع.

في ٦ / ٣ / ٢٠١١ اعادت حكومة البخيت احواله مشروع قانون الموازنة للمجلس وقام وزير المالية بتلاوة بيان الموازنة امام المجلس الذي اعاد المشروع الى لجنته المالية، التي قامت في ١٦ / ٣ / ٢٠١١ بتقديم تقريرها للمجلس الذي بدا بمناقشة الموازنة يوم ٢٠ / ٣ / ٢٠١١، واستغرق يومين فقط في المناقشة ليقرها مساء يوم ٢١ / ٣ / ٢٠١١ حيث صوت على الثقة بها ٩٥ نائبا من اصل ١١٠ شاركوا في جلسة التصويت^{١٦}.

٣ - مشروع القانون المعدل لقانون الاجتماعات العامة لسنة ٢٠١١ :

احالت حكومة د. معروف البخيت مشروع القانون المعدل لقانون الاجتماعات العامة لسنة ٢٠١١ الى مجلس النواب بتاريخ ٢٢ / ٢ / ٢٠١١، ومنحته صفة الاستعجال، وقام المجلس بادرجه على جدول اعمال جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧ / ٢ / ٢٠١١، ورفض المجلس المسارعة بمناقشته وقرر احواله الى لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين مبقيا على صفة الاستعجال.

^{١٥} - حصلت حكومة الرفاعي على الثقة بتاريخ ٢٣ / ١٢ / ٢٠١٠، وقدمت مشروع تعديل القانون للمجلس مباشرة وقام باقراره في جلسته التي عقدها في ٢٧ / ١٢ / ٢٠١٠ .

^{١٦} - بلغ عدد النواب الذين تحدثوا في جلسات مناقشة الموازنة ٩١ نائبا.

وتراخت لجنة الحريات في مناقشته حتى يوم ٢٢ / ٣ / ٢٠١١، وادرجه المجلس على جدول اعمال جلسته التي سيعقدها في اليوم التالي، حيث اقره في ٢٣ / ٣ / ٢٠١١^{١٧}.

٤ - مشروع قانون الغاء قانون تنمية البيئة الاستثمارية والانشطة الاقتصادية لسنة ٢٠١١

احيل مشروع هذا القانون الى المجلس من قبل الحكومة في ١٥ / ٣ / ٢٠١١، وقام المجلس بادراجه على جدول اعمال جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣ / ٣ / ٢٠١١ ووافق على قرار الغاء القانون في نفس الجلسة ودون ان يقوم باحالته الى لجانه المختصة.

٥ - مشروع قانون التصديق على اتفاقية التقطير السطحي للبخار الزيتي بين حكومة المملكة الأردنية، الهاشمية ممثلة بسلطة المصادر الطبيعية وشركة الكرك الدولية للبترول الخاصة المساهمة المحدودة لسنة ٢٠١١.

احالت الحكومة مشروع القانون الى المجلس في ٦ / ٣ / ٢٠١١، وادرج على جدول اعمال الجلسة المنعقدة بتاريخ ٩ / ٣ / ٢٠١١، ووجه رئيس اللجنة القانونية النائب عبد الكريم الدغمي عدة انتقادات لمشروع القانون لكونه يخلو من الاسباب الموجبة الحقيقية ودعوا الى تاجيل النظر فيه الى حين قيام الحكومة بتزويد المجلس باسباب موجبة أخرى.

وتدخل نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سعد سرور مطالبا بتاجيل بحثه الى حين قيام الحكومة بارسال الاسباب الموجبة.

وفي ١٦ / ٣ / ٢٠١١ قامت الحكومة بتزويد المجلس بالاسباب الموجبة وقرر المجلس احواله الى لجنة الطاقة، ووافق المجلس عليه بعد ادراجه على جدول اعمال جلسته الاخير المنعقدة بتاريخ ٢٧ / ٣ / ٢٠١١.

ثانيا : القوانين المؤقتة التي صادق المجلس عليها :

١ - قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٠ قانون معدل لقانون الأمن العام :

وافق المجلس عليه وفقا لتوصية اللجنة الادارية، وعرض على جدول اعمال جلسته الخامسة التي انعقدت بتاريخ ٢٣ / ١٢ / ٢٠١٠ وجاءت مباشرة بعد جلسة التصويت على الثقة بحكومة سمير الرفاعي.

٢ - قانون مؤقت رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٠ قانون هيئة تنظيم النقل البري :

^{١٧} - تنص المادة (٨٠) من النظام الداخلي لمجلس النواب على (يحدد رئيس المجلس جدول اعمال الجلسة، ويوزعه على الأعضاء قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل)، بينما تنص المادة (٧٠) على (تطبع تقارير اللجان مرفقا بها نصوص مشاريع القوانين وتعديلاتها والاسباب الموجبة لها واقتراحات اللجنة، وتوزع تلك التقارير على الأعضاء قبل البدء في مناقشتها بمدة لا تقل عن أربع وعشرين ساعة الا اذا قرر المجلس اعطاء الموضوع صفة الاستعجال فيبحثه فوراً).

عرض القانون على جدول اعمال الجلسة الثامنة بتاريخ ٩ / ١ / ٢٠١١ محالا من لجنة الخدمات والسياحة، وتوقف المجلس في مناقشته عند مطلع المادة ١١ ، وقره كاملا في ملحق جلسته التي انعقدت في ١٢ / ١ / ٢٠١١ .

٣ - قانون مؤقت رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠ قانون معدل لقانون العقوبات :

عرض هذا القانون على جدول اعمال الجلسة التاسعة المنعقدة بتاريخ ١٦ / ١ / ٢٠١١ محالا من اللجنة القانونية، وتوقف المجلس عند مطلع المادة ٨٩، وتعرض المجلس الى انتقادات من قبل الصحافة بعد ان اقر تخفيض عقوبة الزنا بالتراضي، ووصلت تلك الانتقادات الى المتظاهرين والمحتجين المطالبين بحل المجلس.

وتحت هذا الضغط قرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩ / ١ / ٢٠١١ تاجيل النظر في مناقشة القانون، وعاد لاستكمال مناقشته في جلسته الحادية عشرة المنعقدة بتاريخ ٢٣ / ١ / ٢٠١١، لكنه اجل التصويت عليه لمزيد من التشاور بعد ان طلب ٢٢ نائبا^{١٨} اعادة مناقشة المواد من ٥٦ الى ٧٦، والمادة ٨٨، والمادة ٣٤٠.

واشار العديد من النواب في مداخلاتهم الى الانتقادات التي تعرضوا اليها بسبب تخفيض تلك العقوبات.

وعاد المجلس في جلسته الاستكمالية المنعقدة بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١١ لاعادة مناقشة تلك المواد وتراجع عن تخفيض العقوبات وصوت المجلس على القانون بمجمله.

٤ - قانون مؤقت رقم (٤١) لسنة ٢٠١٠ قانون الغاء قانون التصديق على اتفاقية التنقيب عن البترول وتقييم اكتشافه وتطويره و إنتاجه بين سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الأردنية الهاشمية وشركة بتريل للمصادر (الأردن) في منطقة شرق الصفاوي .

وافق المجلس على هذا القانون وفقا لتوصية لجنة الطاقة في جلسته الثالثة عشرة المنعقدة بتاريخ ٢٠ / ٢ / ٢٠١١ .

٥ - قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ٢٠١٠ قانون معدل لقانون التقاعد العسكري :

عرض هذا القانون على المجلس مبكرا وفي جلسته الخامسة المنعقدة بتاريخ ٢٧ / ١٢ / ٢٠١١ محالا الى المجلس من لجنته الادارية، وقرر المجلس بعد مناقشته تحت القبة اعادة احالته الى لجنة مشتركة تضم اللجنتين الادارية والقانونية للمزيد من الدراسة.

اعيد عرض هذا القانون على المجلس الذي اقره في جلسته الثامنة عشرة المنعقدة بتاريخ ٢٣ / ٣ / ٢٠١١ .

^{١٨} - شهدت الجلسة تقديم مذكرتين منفصلتين تطالبان بتاجيل التصويت على القانون واعادة بحث تلك المواد، وقدمت المذكرة الاولى كتلة التغيير النيابية ووقع عليها ١٢ نائبا، وقدمت المذكرة الثانية موقعة من عشرة نواب.

٦ - قانون مؤقت رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠ قانون التصديق على اتفاقية امتياز الصخر الزيتي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ممثلة بسلطة المصادر الطبيعية وشركة الصخر الزيتي الأردني للطاقة :

وافق المجلس عليه في اخر جلسة له في دورته العادية الاولى التي انعقدت في ٢٧ / ٣ / ٢٠١١ .

ثالثا : القوانين المؤقتة التي رفضها المجلس :

١ - القانون مؤقت رقم ٤٣ سنة ٢٠٠٢ قانون المعهد الدبلوماسي الاردني :

عرض هذا القانون على المجلس في جلسته السابعة المنعقدة بتاريخ ٥ / ١ / ٢٠١١ ، وهو من القوانين الموجودة لدى اللجان الدائمة للمجلس من مجالس سابقة وقرر رفضه.

٢ - قانون مؤقت رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠ قانون معدل لقانون محكمة الجنايات الكبرى :

وافق المجلس على توصية لجنته القانونية برفض هذا القانون في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩ / ١ / ٢٠١١ .

٣ - قانون مؤقت رقم (١١) لسنة ٢٠١٠ قانون النيابة العامة :

وافق المجلس على توصية لجنته القانونية برفض هذا القانون في نفس الجلسة التي رفض فيها القانون السابق والتي انعقدت بتاريخ ١٩ / ١ / ٢٠١١ .

٤ - قانون مؤقت رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٠ قانون الأكاديمية الأردنية العليا للتعليم التقني :

رده المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣ / ٢ / ٢٠١١ .

٥ - قانون مؤقت رقم (١٠) لسنة ٢٠١٠ قانون معدل لقانون التقاعد المدني:

صوت المجلس على رده^{١٩} استجابة لقرار اللجنة الادارية، في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣ / ٣ / ٢٠١١ .

٦ - قانون مؤقت رقم (١٤) لسنة ٢٠١٠ قانون إدارة قضايا الدولة :

عرض هذا القانون على المجلس في جلسته الرابعة عشرة المنعقدة بتاريخ ٢٣ / ٢ / ٢٠١١ ، محالا من اللجنة القانونية التي اوصت برده.

^{١٩} - لم تنتبه الصحافة الى اهمية هذا القانون وخطورة قرار المجلس برده وذلك لكونه يتعلق بالامتيازات التي يحصل النواب عليها، وبقرار المجلس برد هذا القانون فان الغاء امتيازات النواب الذي نص عليها هذا القانون اصبحت في حكم الملغاة، بعد ان صوت المجلس على استعادة تلك الامتيازات، ويبقى في النهاية قرار مجلس الاعيان، حيث لم يعرض هذا القانون عليه.

رابعاً : القوانين المؤقتة التي تراجع المجلس عن ردها بعد اعادتها اليه من مجلس الاعيان :

ويبلغ عددها خمسة قوانين هي :

١ - قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٩.

٢ - قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٩ قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٠.

٣ - قانون مؤقت رقم (٦) لسنة ٢٠١٠ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٠.

٤ - قانون مؤقت رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٠ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٠.

والقوانين الاربعة السابقة كان المجلس قد قرر ردها في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٦ / ٢ / ٢٠١١ ، لكن مجلس الاعيان وافق عليها واعادها الى مجلس النواب الذي عاد بدوره لمناقشتها وقرارها في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٦ / ٣ / ٢٠١١ .

٥ - قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة ٢٠١٠ قانون معدل لقانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي.

صوت مجلس النواب على رد هذا القانون في جلسته التي عقدها في ٢٧ / ٢ / ٢٠١١ ، بخلاف قرار لجنة التربية والتعليم التي اوصت المجلس بالموافقة عليه، وكان المجلس قد ناقش العديد من مواده قبل ان يختصر المناقشة ويقرر رده.

لكن مجلس الاعيان قرر الموافقة عليه واعاده الى مجلس النواب الذي تراجع عن قراره ووافق عليه في جلسته التي عقدها في ١٦ / ٣ / ٢٠١١ وكما ورد اليه من مجلس الاعيان .

خامساً : قوانين مؤقتة معادة من الاعيان من مجالس سابقة:

ويبلغ عددها قانون واحد هو :

١ - القانون المؤقت رقم (٦٧) لسنة ٢٠٠١ قانون اجراء الدراسات الدوائية :

ووافق المجلس عليه كما ورد اليه من مجلس الاعيان.

سادساً : قوانين مؤقتة من مجالس سابقة مختلف عليها بين النواب والاعيان (الجلسة المشتركة):

ويبلغ عدد هذه القوانين ثلاثة قوانين مؤقتة بقيت في ادراج مجلس الاعيان بسبب الخلاف بين الاعيان والنواب عليها وهي :

١ - القانون المؤقت رقم (٧٥) لسنة ٢٠٠٢ قانون معدل لقانون مؤسسة الاذاعة والتلفزيون الاردنية لسنة ٢٠٠١ .

٢ - القانون المؤقت رقم (٨) لسنة ٢٠٠٢ القانون المعدل لقانون الاتصالات.

٣ - القانون المؤقت رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٢ المعدل لقانون الاحوال المدنية لسنة .

وشكل المجلسان لجنة مشتركة ضمت اللجنتين القانونيتين في الاعيان والنواب وتم التوافق بينهما على المصادقة على القوانين الثلاث، وتم عقد الجلسة المشتركة بين المجلسين يوم الخميس ١٧ / ٢٠١١ / ٣ .

سابعا : القوانين التي قرر المجلس تاجيلها او سحبها بعد ان بدأ بمناقشتها:

ويبلغ عددها ثلاثة قوانين هي :

١ - النظام الداخلي لمجلس النواب :

فقد طرحت مطالب النواب بالمسارعة بتعديل النظام الداخلي للمجلس، وتمت المناقشة الاولى لهذا المطلب وتقرر احالة الملف بكامله الى اللجنة القانونية، الا انها لم تناقشه طيلة عمر الدورة وبقي في ادراجها^{٢٠}.

ومن الملاحظ ان اللجنة القانونية نفسها قد خالفت منطوق الفقرة "ج" من المادة ١٦٣ من النظام الداخلي للمجلس التي تؤكد على ان " تدرس اللجنة الاقتراح وتقدم توصياتها الى المجلس خلال مدة شهر على الأكثر والا جاز للمجلس النظر بالاقتراح مباشرة".

وقد انتهت الدورة العادية الاولى للمجلس في ٢٨/٣/٢٠١١ بينما احال المجلس مشروع تعديل النظام الداخلي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠١١ ومع ذلك لم تقدم اللجنة القانونية أي تقرير للمجلس، بما يشكل مخالفة صريحة للنظام الداخلي للمجلس، ولم يتولى أي من النواب إثارة هذه القضية.

٢ - القانون المؤقت رقم (٣) لسنة ٢٠١٠ قانون الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة :

وقد احالته لجنة الطاقة النيابية الى المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧ / ١٢ / ٢٠١٠، ولم تتم مناقشته، وتقرر تاجيله الى جلسة لاحقة، واعيد وادرج على جدول اعمال الجلسة السادسة عشرة المنعقدة بتاريخ ٧ / ٣ / ٢٠١١، وتوقف المجلس في مناقشته عند مطلع المادة ١٢ .

٢٠ - هناك العديد من المطالب النيابية السابقة المتعلقة بتعديل النظام الداخلي لمجلس النواب في ادراج اللجنة القانونية مرحلة من مجالس نيابية سابقة، كما ان هناك العديد من مشاريع التعديل المقترحة التي تم تقديمها في مجالس سابقة وخاصة تلك المشاريع والمقترحات التي قدمت في المجلسين الرابع عشر والخامس عشر ولا تزال في ادراج اللجنة القانونية.

عاد المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٩ / ٣ / ٢٠١١ لمناقشته، وقرر اعادته مجددا الى لجنة الطاقة لاعادة دراسته بشكل اوسع بعد ان اتهمه النواب بان فيه شبهة مخالفة دستورية.

٣ - القانون المؤقت رقم (٢١) لسنة ٢٠١٠ قانون معدل لقانون استقلال القضاء :

فرغت اللجنة القانونية من دراسته واقراره وادرج على جدول اعمال جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ ٩ / ٣ / ٢٠١١، وفور مباشرة المجلس بمناقشته تقدم رئيس اللجنة القانونية بطلب الى المجلس بالموافقة على سحبه "للمزيد من الدراسة" ووافق المجلس على طلبه.

واللافت ان عددا من طلبة القضاء التقوا برئيس اللجنة القانونية النائب عبد الكريم الدغمي قبل موعد انعقاد الجلسة واوضحوا له ان القانون تم تفصيله من قبل اعضاء في اللجنة ليخدم ابنة احد النواب فقط، وهو ما دفع برئيس اللجنة لطلب سحب القانون^{٢١}.

ثامنا : مشاريع قوانين احوالها الحكومة للمجلس اثناء الدورة ولم تناقش :

ويبلغ عددها قانونين فقط هما :

١ - مشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠١١ :

أحالت الحكومة هذا المشروع الى المجلس الذي عرضه على جدول اعمال جلسته المنعقدة بتاريخ ١٦ / ١ / ٢٠١١، وقرر المجلس احواله الى اللجنة المالية والاقتصادية، لتتم اضافته الى القانون المؤقت رقم (٤) لسنة ٢٠١٠ قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٠، الذي احواله الحكومة الى المجلس في مستهل دورته العادية الاولى ولم تتم مناقشته هو الاخر.

٢ - مشروع القانون المعدل لقانون رعاية الثقافة لسنة ٢٠١١ :

احالته الحكومة للمجلس في اواخر الدورة العادية الاولى، وعرضه المجلس على جلسته الاخيرة من عمر دورته التي انعقدت في ٢٧ / ٣ / ٢٠١١ وقرر احواله الى اللجنة المالية:

ويوضح الجدول التالي مجموع مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة التي ناقشها المجلس واتخذ بحقها قرارات سواء بالرد او الموافقة :

^{٢١} - تولت جريدة العرب اليوم نشر تفاصيل تلك الواقعة التي كانت سببا في سحب القانون في عددها الصادر يوم الخميس ١٠ / ٣ / ٢٠١١ .

جدول رقم (٣)
يوضح المنجز التشريعي للمجلس السادس عشر في دورته العادية الاولى
من ٢٨ / ١١ / ٢٠١٠ وحتى ٢٨ / ٣ / ٢٠١١

الرقم	القانون	صفتة وتاريخه	الجهة	قرار المجلس
١	المالكين والمستأجرين	مشروع قانون معدل سنة ٢٠١٠	الحكومة	موافقة
٢	تعديل قانون الامن العام	مؤقت رقم ٢٧ سنة ٢٠١٠	الإدارية	موافقة
٣	الموازنة العامة لسنة ٢٠١١	مشروع قانون سنة ٢٠١١	الحكومة	موافقه
٤	المعهد الدبلوماسي الاردني	مؤقت رقم ٤٣ سنة ٢٠٠٢	الخارجية	رفض
٥	اجراء الدراسات الدوائية	مؤقت رقم ٦٧ سنة ٢٠٠١	الاعيان	موافقة
٦	هيئة تنظيم النقل البري	مؤقت رقم ٣٤ سنة ٢٠١٠	الخدمات	موافقة
٧	تعديل قانون العقوبات	مؤقت رقم ١٢ سنة ٢٠١٠	القانونية	موافقة
٨	محكمة الجنايات	مؤقت رقم ١٣ سنة ٢٠١٠	القانونية	رفض
٩	النيابة العامة	مؤقت رقم ١١ سنة ٢٠١٠	القانونية	رفض
١٠	ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٩ .	مؤقت رقم (٢٧) للسنة ٢٠٠٩	المالية	- رد - وافق المجلس عليها بعد اعادتها من الاعيان
١١	ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٠ .	مؤقت رقم (٣٠) للسنة ٢٠٠٩	المالية	- رد - وافق المجلس عليها بعد اعادتها من الاعيان
١٢	ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٠ .	مؤقت رقم (٦) للسنة ٢٠١٠	المالية	- رد - وافق المجلس عليها بعد اعادتها من الاعيان
١٣	ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٠ .	مؤقت رقم (٣٩) للسنة ٢٠١٠	المالية	- رد - وافق المجلس عليها بعد اعادتها من الاعيان
١٤	قانون الغاء قانون التصديق على اتفاقية التنقيب عن البترول وتقييم اكتشافه وتطويره وانتاجه بين سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الاردنية الهاشمية وشركة بتريل للمصادر (الاردن) في منطقة شرق الصفاوي.	مؤقت رقم (٤١) للسنة ٢٠١٠	الطاقة	موافقه

رد	التربية والتعليم	مؤقت رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٠	قانون الاكاديمية الاردنية العليا للتعليم التقني.	١٥
رد	القانونية	مؤقت رقم (١٤) لسنة ٢٠١٠	قانون ادارة قضايا الدولة.	١٦
- رده بخلاف توصية لجنة التربية بقبوله - عاد المجلس ووافق عليه بعد اعادته من الاعيان	التربية	مؤقت رقم (١٨) لسنة ٢٠١٠	قانون معدل لقانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي.	١٧
موافقه	مشتركة "الاعيان والنواب"	مؤقت رقم (٧٥) لسنة ٢٠٠٢	قانون معدل لقانون مؤسسة الاذاعة والتلفزيون الاردنية لسنة ٢٠٠١	١٨
موافقه	مشتركة "الاعيان والنواب"	مؤقت رقم (٨) لسنة ٢٠٠٢	القانون المعدل لقانون الاتصالات لسنة ٢٠٠٢	١٩
موافقه	مشتركة "الاعيان والنواب"	مؤقت رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٢	القانون المعدل لقانون الاحوال المدنية لسنة ٢٠٠٢.	٢٠
موافقه	الحيات	مشروع	مشروع القانون المعدل لقانون الاجتماعات العامة لسنة ٢٠١١.	٢١
رفض	الادارية	مؤقت رقم (١٠) لسنة ٢٠١٠	قانون معدل لقانون التقاعد المدني.	٢٢
موافقه	القانونية والادارية	مؤقت رقم (١٩) لسنة ٢٠١٠	قانون معدل لقانون التقاعد العسكري.	٢٣
موافقه	الحكومة	مشروع	قانون الغاء قانون تنمية البيئة الاستثمارية والانشطة الاقتصادية لسنة ٢٠١١	٢٤
موافقه	الطاقة	مشروع	قانون التصديق على اتفاقية التقطير السطحي للصخر الزيتي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ممثلة بسلطة المصادر الطبيعية وشركة الكرك الدولية للبتروال الخاصة المساهمة المحدودة لسنة ٢٠١١	٢٥
موافقه	الطاقة	مؤقت رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠	قانون التصديق على اتفاقية امتياز الصخر الزيتي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ممثلة بسلطة المصادر الطبيعية وشركة الصخر الزيتي الاردني للطاقة.	٢٦

منجزات مجلس النواب السادس عشر التشريعية قياسا بالمجالس السابقة :

يكشف الجدول التالي عن حجم المنجز التشريعي للمجلس النيابي السادس عشر في دورته العادية الاولى مع المجالس النيابية السابقة منذ المجلس الحادي عشر.

ويلاحظ ان المنجز التشريعي للمجلس السادس عشر يتساوى تماما مع المنجز التشريعي للمجلس الحادي عشر في دورته العادية الاولى، فقد سجل المجلسان انجاز ٢٦ قانونا لكل منهما، وتساوى تماما في المصادقة على ٥ مشاريع قوانين، و ٢١ قانونا مؤقتا لكل منهما.

وفي الوقت الذي لم يسجل على المجلس الحادي عشر في دورته العادية الاولى ان قام مجلس الاعيان باعادة قوانين اليه، فقد سجل المجلس السادس عشر اعادة ٥ قوانين اليه.

ويلاحظ ان مجلسي الثاني عشر والثالث عشر قد سجلا نسبة انجاز تشريعية منخفضة جدا قياسا بالمجالس الأخرى، فقد انجز المجلس الثاني عشر ١٤ قانونا في دورته العادية الاولى من بينها ٨ مشاريع قوانين، و ٦ قوانين مؤقتة، واعاد مجلس الاعيان اليه قانونا واحدا.

وحقق المجلس الثالث عشر اقل نسبة انجاز تشريعي من بين المجالس النيابية كلها منذ عام ١٩٨٩ فقد انجز ١٠ قوانين فقط من بينها ٧ مشاريع قوانين و ٣ قوانين مؤقتة.

ويسجل للمجلس الرابع عشر اعلى نسبة انجاز تشريعي في دورته العادية الاولى، فقد انجز ٤٢ قانونا من بينها ٦ مشاريع قوانين، و ٣٦ قانونا مؤقتا، وهي اعلى نسبة انجاز للقوانين المؤقتة من بين المجالس النيابية منذ عام ١٩٨٩ .

ويعود سبب انشغال المجلس الرابع عشر بمناقشة القوانين المؤقتة الى كونه جاء بعد غياب البرلمان لمدة عامين قامت خلالها حكومة المهندس علي ابو الراغب باصدار ٢١١ قانونا مؤقتا، مما فرض على المجلس الرابع عشر تحمل تركة ثقيلة تمثلت بحزمة القوانين المؤقتة الكبرى التي لا تزال بعض قوانينها ضاغطة على المجالس النيابية التالية ومن بينها المجلس السادس عشر الذي ناقش بعضا من هذه القوانين في دورته العادية الاولى.

وسجل المجلس الخامس عشر ثاني اعلى نسبة انجاز تشريعي في دورته العادية الاولى قياسا بالمجالس النيابية منذ عام ١٩٨٩ فقد انجز ٤٠ قانونا من بينها ٢٤ مشروع قانونا، و ١٥ قانونا مؤقتا، و اقر اقتراحا بقانون، بينما اعاد مجلس الاعيان اليه ١٠ قوانين^{٢٢}.

^{٢٢} - درجت العادة في مجلس النواب ان يقوم بتكرار تعداد القوانين التي يعيدها مجلس الاعيان اليه، ولذلك نجد ان كشف منجزات المجلس الخامس عشر على سبيل امثال تتحدث عن انجاز ٥٠ قانونا حيث يتم احتساب القوانين العشرة التي اعادها مجلس الاعيان اليه، وكذلك فعل واضعوا التقرير الرسمي لمنجزات المجلس السادس عشر حيث اعلنوا ان المجلس اقر ٣١ قانونا بعد احتساب القوانين الخمسة التي اعادها مجلس الاعيان اليه، وكذلك تفعل كل التقارير الرسمية السابقة.

ولم نعتد في هذه الدراسة على هذه الطريقة في حاسبة القوانين المنجزة، فقد قمنا باحتساب القانون مرة واحدة ولم نكرر حسبه مرتين بخلاف ما يعتمده واضعوا التقارير الرسمية في مجلس النواب عن منجزات المجلس والتي تستهدف تضخيم المنجزات فقط.

وبلغ العدد الاجمالي للقوانين التي اقرتها المجالس النيابية منذ عام ١٩٨٩ في دوراتها العادية الاولى قانونا، و١٠٢ قانونا مؤقتا، و٥٦ مشروع قانون، و١٧ قانونا.

وبلغت نسبة منجزات المجلس السادس عشر التشريعية في دورته العادية الاولى قياسا بمنجزات المجالس السابقة ما نسبته (١٦,٤٥ %).

جدول رقم (٤) يوضح المنجزات التشريعية للمجالس ١١ حتى ١٦ في الدورات العادية الاولى لكل منها				
المجلس	عدد القوانين	مشاريع القوانين	القوانين المؤقتة	المعاداة من الاعيان
مجلس ١١	٢٦	٥	٢١	-
مجلس ١٢	١٤	٨	٦	١
مجلس ١٣	١٠	٧	٣	-
مجلس ١٤	٤٢	٦	٣٦	١
مجلس ١٥	٤٠	٢٥ ^{٢٣}	١٥	١٠
مجلس ١٦	٢٦	٥	٢١	٥
المجموع	١٥٨	٥٦	١٠٢	١٧



^{٢٣} - اقر المجلس في دورته العادية الاولى اقتراحا بقانون تضمن سن مشروع قانون يسمى " مشروع قانون صندوق دعم الثروة الحيوانية وحماتها " بناء على طلب قدمه العديد من النواب في حينه.

الفصل الرابع

الدور الرقابي

تتنوع اليات الرقابة لمجلس النواب على اعمال الحكومة فمن الاسئلة النيابية التي نص الدستور الاردني على احقية النائب بتوجيهها للحكومة، إلى توجيه الاستجابات للسلطة التنفيذية وصولاً إلى حجب الثقة عن الحكومة او عن وزراء فيها، إلى جانب وسائل رقابية اخرى من أهمها العرف البرلماني لتخصيص جلسات لبند "ما يستجد من اعمال" والعرف البرلماني الآخر المتعلق بتوجيه المذكرات.

واباح النظام الداخلي لمجلس النواب تشكيل لجان تحقق ، وعقد جلسات مناقشة عامة، فيما يمكن تصنيف الاقتراح بقانون والاقتراح برغبة بانهما عملا يجمعان بين المهمات التشريعية والمهمات الرقابية.

وحددت المادة ٥١ من الدستور مسؤولية رئيس الوزراء والوزراء أمام مجلس النواب فهم "مسؤولون أمام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة كما أن كل وزير مسؤول أمام مجلس النواب عن أعمال وزارته"، وتأسيساً على هذا البند فقد ذهبت المادة ٥٦ من الدستور إلى منح السلطة المطلقة " لمجلس النواب حق اتهام الوزراء ولا يصدر قرار الإتهام إلا بأكثرية ثلثي أصوات الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب وعلى المجلس ان يعين من أعضائه من يتولى تقديم الإتهام وتأييده أمام المجلس العالي".

وتولى النظام الداخلي لمجلس النواب وضع الية محددة لاتهام الوزراء واستجوابهم من خلال الاسئلة النيابية التي يوجهها النواب للحكومة او للوزراء، وخصص لهذه الغاية فصلين مستقلين هما الفصل الحادي عشر المخصص للاسئلة، والفصل الثاني عشر الذي خصص للاستجابات^{٢٤}.

وتستند مهمة النواب والاعيان في الرقابة وتوجيه الاسئلة للحكومة على نص المادة ٩٦ من الدستور التي منحت " لكل عضو من أعضاء مجلسي الأعيان والنواب ان يوجه الى الوزراء اسئلة واستجابات حول اي امر من الامور العامة وفاقاً لما هو منصوص عليه في النظام الداخلي للمجلس الذي ينتمي اليه ذلك العضو . ولا يناقش استجواب ما قبل مضي ثمانية ايام على وصوله الى الوزير إلا إذا كانت الحالة مستعجلة ووافق الوزير على تقصير المدة المذكورة^{٢٥} .

^{٢٤} - مراجعة الفصلين الحادي عشر والثاني عشر من النظام الداخلي لمجلس النواب المواد من (١١٤ إلى ١٢٦).

^{٢٥} - لم يسجل في مجلس الاعيان ان احد اعضائه قدم استجوابا لاي من الوزراء، كما ان اعضاء مجلس الاعيان لا يملكون صلاحية حجب الثقة عن الحكومة او أي من الوزراء.

اولا : الاسئلة :

كشفت السجلات الرسمية لمجلس النواب ان عدد الاسئلة الكلي التي تم توجيهها للحكومة منذ ١ / ١٢ / ٢٠١٠ وحتى ٢٨ / ٣ / ٢٠١١ بلغ ٤٧٣ سؤالاً مسجلاً بذلك اعلى نسبة توجيه اسئلة للحكومة منذ المجلس النيابي الحادي عشر عام ١٩٨٩ .

وتكشف السجلات الرسمية لمجالس النواب السابقة في دوراتها العادية الاولى ان مجلس النواب الحادي عشر وجه في دورته العادية الاولى ٨١ سؤالاً تلقى الاجابة من الحكومة على ٣٢ سؤالاً فقط.

ووجه المجلس الثاني عشر في دورته العادية الاولى ٢٥٦ سؤالاً اجابت الحكومة على ٢٠٤ سؤالاً، ووجه المجلس الثالث عشر لذات الدورة ٨٥ سؤالاً اجابت الحكومة على ٧٣ سؤالاً، بينما وجه المجلس الرابع عشر ١٨٨ سؤالاً اجابت الحكومة على ١٨٧ سؤالاً، ووجه المجلس الخامس عشر ٢٤٩ سؤالاً اجابت الحكومة على ١٩٠ سؤالاً.

وبذلك يسجل المجلس السادس عشر في دورته العادية الاولى اعلى عدد في الاسئلة الموجهة للحكومة التي اجابت على ٣٠٣ سؤالاً منها، ادرج منها ١٣٧ سؤالاً وجواباً فقط.

ويكشف الجدول التالي عن عدد الاسئلة التي وجهها النواب في كل مجلس من المجالس السابقة وعدد الاجابات الحكومية التي وصلت للمجلس وعدد الاسئلة التي ادرجها او مناقشتها خلال الدولة العادية الاولى لتلك المجالس.

جدول رقم (٥) عدد الاسئلة الموجهة للحكومات في الدورات العادية الاولى للمجالس النيابية من ١١ - ١٦			
المجلس	عدد الاسئلة	اجابات الحكومة	الاسئلة التي نوقشت
الحادي عشر	٨١	٣٢	٣٢
الثاني عشر	٢٥٦	٢٠٤	٢٦٢١٩
الثالث عشر	٨٥	٧٣	٤٩
الرابع عشر	١٨٨	١٨٧	٢٧١١٩
الخامس عشر	٢٤٩	١٩٠	٦٠
السادس عشر	٤٧٣	٣٠٣	٢٨١٣٧
المجموع	١٣٣٢	٩٨٩	٦٢١

ان سجلات مجلس النواب السادس عشر في دورته العادية الاولى تكشف عن انه قدم في حكومة سمير الرفاعي ٢٢١ سؤالاً، بينما قدم في عهد حكومة د. معروف البخيت ٢٥٢ سؤالاً، وادرج طيلة دورته العادية الاولى ١٣٧ سؤالاً من اصل ٣٠٣ اجابات حكومية.

وبحسب محاضر جلسات المجلس فان اول جلسة تم تخصيصها لمناقشة الاسئلة والاجوبة الحكومية

^{٢٦} - تم سحب اربعة اسئلة بناء على رغبة مقدميها.

^{٢٧} - منها ١٩ سؤالاً من الدورة غير العادية للمجلس.

^{٢٨} - اعلن رئيس المجلس فيصل الفايز رسمياً بناء على تقرير رسمي عن منجزات المجلس في دورته العادية الاولى ان المجلس ناقش ١٤٢ سؤالاً وهو اعلان مخالف تماماً لوقائع محاضر وجداول اعمال المجلس فقد ادرج المجلس على جداول اعماله ١٣٧ سؤالاً فقط ولم يتم مناقشتها.

عقدت تحت القبة متأخرة شهرين كاملين بما يخالف المادة ٨٧ من النظام الداخلي لمجلس النواب التي تنص على وجوب ان "تخصص جلسة للاسئلة والاستجابات والاقتراحات برغبة بعد كل اربع جلسات عمل على الأكثر".

وتبدو هذه المخالفة الصريحة لنص هذه المادة تتكرر باستمرار في كل المجالس النيابية السابقة، بما يكشف عن حجم التراخي الواضح في عقد مثل تلك الجلسات الرقابية التي تؤثر عادة بالسلب على العمل الرقابي لمجلس النواب الذي يعتبر العمل الثاني من اعمال المجلس الاكثر اهمية بعد العمل التشريعي.

لقد عقد المجلس اول جلسة للاسئلة والاجوبة في ٣٠ / ١ / ٢٠١١ وبعد مرور ٦٤ يوما على عقد اول جلسة له، وبعد ان قام بعقد ٢١ جلسة من بينها الجلسات التي خصصت لمناقشة الثقة بحكومة سمير الرفاعي.

وارج على جدول اعمال تلك الجلسة ٨١ سؤالاً فقط، ناقش المجلس فيها ٤١ سؤالاً، بسبب فقدانها لنصابها القانوني^{٢٩}.

وعاد المجلس في ١٣ / ٢ / ٢٠١١ لتخصيص جزء من جلسته لاستكمال مناقشة الاسئلة والاجوبة الحكومية عليها ونجح باستكمال مناقشة ما تبقى من اسئلة كانت مدرجة سابقاً، حيث شهدت تلك الجلسة اعلان نية نواب على تحويل اسئلة لهم لاستجابات^{٣٠}.

وكانت هذه الجلسة هي اول جلسة تحضرها حكومة د. معروف البخيت بعد تشكيلها رسمياً، وطالب خلالها وزير الداخلية من المجلس تاجيل مناقشة الاسئلة لاتاحة الفرصة للحكومة وللوزراء الجدد مراجعة الاسئلة والاجوبة الحكومية عليها الا ان المجلس رفض هذا المطلب واصر على مواصلة مناقشة الاسئلة.

وعاد المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٩ / ٣ / ٢٠١١ لادارج ٥٦ سؤالاً جديداً على جدول اعماله، الا انه لم يستطع مناقشة غير ١٦ سؤالاً فقط، مؤجلاً مناقشة ٤٠ سؤالاً الى جلسة مقبلة، فيما شهدت تلك الجلسة اعلان نائبين عن تحويل سؤالين لهما الى استجوابين^{٣١}.

وعاد المجلس في ١٦ / ٣ / ٢٠١١ مجدداً لاستكمال مناقشة ما تبقى من الاسئلة المدرجة على جدول اعماله، وفشل مرة اخرى في إتمام هذه المهمة، بينما اعلن نائبان عن تحويل سؤالين لهما إلى استجوابين^{٣٢}.

^{٢٩} - تعتبر هذه اول جلسة من جلسات المجلس السادس عشر التي تفقد فيها نصابها القانوني رسمياً ويتم رفعها لهذا السبب.

^{٣٠} - اعلن النائب فواز الزعبي انه سيحول سؤالاً له عن امانة عمان الى استجواب، وسؤال اخر له عن كهرباء اربد الى استجواب، بينما اعلن النائب محمد الشوابكه عن تحويل سؤاله عن بيع اراضي في العقبة إلى استجواب، واعلن النائب محمود الخرابشه عن تحويل سؤاله حول الاثر البيئي للمفاعل النووي إلى استجواب.

^{٣١} - هما النائبان خليل عطية وجمال قموه.

^{٣٢} - هما النائبان محمد زريقات وفواز الزعبي.

وحاول المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣ / ٣ / ٢٠١١ العودة لمناقشة ما تبقى من الاسئلة المدرجة على جدول اعمال جلساته السابقة الا انه لم ينجح في ذلك وعاد إلى تأجيل المناقشة إلى جلسة تالية.

وفي جلسته الاخيرة في دورته العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ٢٧ / ٣ / ٢٠١١ عاد المجلس لمناقشة بعض ما تبقى من تلك الاسئلة ولم يستطع استكمالها وانتهت الدورة دون ان ينجح بمناقشة ما تبقى لديه من اسئلة.

ان هذه السيرة المضطربة التي تعاني من التراخي الواضح بالاهتمام بالاسئلة النيابية وبمدى اهميتها في خدمة الدور الرقابي للمجلس لا تختص فقط بمجلس النواب السادس عشر وانما هي سيرة خاطئة تصر على مخالفة النظام الداخلي للمجلس تتوارثها امجالس النيابية المتعاقبة دون اية محاولة جادة لمعالجة هذه الخطيئة الكبيرة التي طالما اشير اليها باعتبارها من الاخطاء القاتلة التي تعاني المجالس النيابية منها، ويتم التحذير من عواقبها السلبية على مدى نجاح المجلس في تادية دوره الرقابي على اتم وجه.

ان هذه الدراسة تكرر تحذيراتها من خطورة التراخي المقصود في تعزيز الدور الرقابي للمجلس، وفي التراخي السلبي تجاه الالتزام بنصوص النظام الداخلي للمجلس.

وتشير الدراسة هنا إلى انها اكتشفت ايضا خطأ كبيراً في الاعلان الرسمي للمجلس عن عدد الاسئلة التي قام المجلس بادراجها على جداول اعماله، ففي الوقت الذي تم فيه تقديم تقرير رسمي لرئيس المجلس فيصل الفايز عن عدد الاسئلة التي تم ادراجها ومناقشتها تحت القبة والبالغ عددها - حسب التقرير الرسمي - ١٤٢ سؤالاً فان عدد الاسئلة الحقيقي الذي ادرج على جداول الاعمال هو ١٣٧ سؤالاً فقط، ولم ينجح المجلس بمناقشتها كاملة حتى اخر دقيقة في دلسته الاخيرة من عمر دورته العادية الاولى التي انتهت في ٢٧ / ٣ / ٢٠١١، والملفت للانتباه ان رئيس المجلس اعلن عن هذه الارقام الرسمية في اجتماع عقده في قاعة المسرح عقب فض الدورة بثلاثة ايام، ولم يتوقف احد ليسأل عن حقيقة تلك الارقام، ومدى مطابقتها لمحاضر الاجتماعات الرسمية للمجلس وجداول اعماله.

ثانياً : الاستجابات :

تعرف المادة ١٢٢ من النظام الداخلي لمجلس النواب الاستجواب بانه "محاسبة الوزراء او ادهم على تصرف له في شأن من الشؤون العامة"، فيما ذهبت الفقرة "أ" من المادة ١٢٣ إلى إلزام العضو الذي يريد استجواب وزير او اكثر ان يقدم استجوابه خطياً إلى الرئيس مبيناً فيه الموضوعات والوقائع التي يتناولها الاستجواب، وعلى الرئيس تبليغ الوزير المختص بالاستجواب، بينما اشترطت الفقرة "ب" من نفس المادة في الاستجواب ما يشترط في السؤال.

ولزمت الفقرة "أ" من المادة ١٢٤ "الوزير ان يجيب رئيس المجلس خطياً على الاستجواب، خلال مدة اقصاها اسبوعان، الا اذا رأى الرئيس ان الحالة مستعجلة ووافق الوزير على تقصير المدة"، وفي حال "كان الجواب يقتضي اجراء تحقيق او جمع معلومات يتعذر معها تقديمه خلال

المدة المذكورة، للوزير ان يطلب من رئيس المجلس تمديد المدة ولمكتب المجلس تمديدها بالقدر الذي يراه مناسباً ويبلغ الرئيس مقدم الاستجواب والوزير بذلك - الفقرة ب -".

وذهبت الفقرة "ج" من نفس المادة إلى إلزام المكتب الدائم للمجلس بإدراج الاستجواب والجواب على جدول أعمال أول جلسة مخصصة لذلك، كما يدرج الاستجواب على ذلك الجدول إذا لم يرد جواب الوزير خلال المدة المقررة، وبعد تلاوة الاستجواب والجواب عليه أو الاكتفاء بسبق توزيعها على الأعضاء، يعطى الكلام لمقدم الاستجواب ثم للوزير المستجوب ولكل منهما حق الرد مرة واحدة ثم يعطى الكلام لمن شاء من النواب - الفقرة د -، وإذا أعلن المستجوب اقتناعه يعلن الرئيس انتهاء البحث إلا إذا تبنى أحد النواب موضوع الاستجواب فتتبع حينئذ الأصول المحددة أعلاه في النقاش - الفقرة هـ -، وللمستجوب إذا لم يقتنع برد الوزير، ان يبين اسباب عدم اقتناعه وله ولغيره من النواب طرح الثقة بالوزارة أو الوزير مع مراعاة احكام المادة ٥٤ من الدستور^{٣٣}.

وأباحت المادة ١٢٥ من النظام الداخلي لمجلس النواب "لكل عضو ان يطلب من الحكومة اطلاعه على أوراق او بيانات تتعلق بالاستجواب المعروف على المجلس ويقدم الطلب كتابة الى رئيس المجلس"، فيما ذهبت المادة ١٢٦ الى النص على عدم إدراج الاستجابات المقدمة في دورة سابقة في جدول أعمال دورة لاحقة إلا اذا صرح مقدموها بتمسكهم بها بكتاب خطي يقدمونه لرئيس المجلس".

هذه النصوص الواضحة في النظام الداخلي للمجلس لم تحظ بالالتزام بها، ففي التقرير الرسمي الذي تلاه رئيس المجلس فيصل الفايز قال بوضوح "بلغ عدد الاستجابات التي قدمها السادة النواب خلال هذه الدورة ٣ استجابات، وقد وردت الإجابة عليها جميعاً، ولم يتم إدراجها لضيق الوقت وانتهاء الدورة"^{٣٤}.

واستناداً لم ورد في التقرير الرسمي عن منجزات المجلس فان عدد الاستجابات الناجزة التي تم تقديمها رسمياً والتي وصلت اجابات الوزراء المعنيين عليها ثلاثة استجابات، إلا ان السؤال الأبرز اين بقية الاستجابات التي اعلن النواب عنها تحت قبة المجلس ولماذا لم يتم تقديمها.

فقد شهدت جلسات المجلس في الدورة العادية الاولى اعلان ٦ نواب عن تحويل اسئلة لهم الى استجابات "النائب فواز الزعبي ٣ استجابات، واستجواب واحد لكل من النواب محمد الشوابكه، محمود الخرابشه، خليل عطيه، جمال قموه، ومحمد زريقات"، وبلغ العدد الكلي لهذه الاستجابات المعلن عنها ٨ استجابات.

^{٣٣} - تنص المادة ٥٤ من الدستور على المادة ٥٤ "تتعد جلسة الثقة بالوزارة أو بأي وزير منها إما بناء على طلب رئيس الوزراء وإما بناء على طلب موقع من عدد لا يقل عن عشرة أعضاء من مجلس النواب، و يؤجل الإقتراع على الثقة لمرة واحدة لا تتجاوز مدتها عشرة أيام إذا طلب ذلك الوزير المختص أو هيئة الوزارة ولا يحل المجلس خلال هذه المدة، ويترتب على كل وزارة تولف أن تتقدم ببيانها الوزاري إلى مجلس النواب خلال شهر واحد من تاريخ تأليفها إذا كان المجلس منعقداً أو منحللاً فيعتبر خطاب العرش بياناً وزارياً لأغراض هذه المادة".

^{٣٤} - دعا رئيس مجلس النواب فيصل الفايز النواب للاجتماع في قاعة المسرح يوم الخميس ٣٠ / ٣ / ٢٠١١ لتلاوة تقرير منجزات المجلس، وللبحث في خطة عمل للنواب في فترة الاجازة، وبسبب الفوضى التي عمت الجلسة اعلن الفايز عن رفعها ولم تتوصل الى اية قرارات.

والسؤال الابرز هو هل يعفي المجلس "ضيق الوقت ، وقرب انتهاء الدورة " من عدم إدراج الاستجابات الثلاث على جداول اعمال المجلس؟، واين مصير الاستجابات الخمسة الأخرى؟ ولماذا لم يتم اصحابها بتسجيلها وتوجيهها رسميا، بدلا من عملية استعراض القوة تحت القبة فقط؟.

ان إطلالة إستكشافية على منجزات المجالس النيابية السابقة منذ المجلس الحادي عشر وحتى المجلس السادس عشر الحالي تظهر بوضوح ان كل تلك المجالس لم تفعل بالمطلق العمل الرقابي المتمثل باستجواب الوزراء، بالرغم من ان المجلس السادس عشر الحالي سجل اعلى عدد في تقديم الاستجابات "٣ استجابات" إلا انه بالمقابل بقي يسير في فلك المجالس السابقة فلم يتم بتفعيل هذا العمل الرقابي الهام ولم يتم بإدراجها على جدول اعمال جلساته.

ويلاحظ ان المجلس الحادي عشر لم يسجل في دورته العادية الاولى أي استجواب، بينما نجد ان استجوابا واحدا تم تسجيله في الدورة الاولى للمجلس الثاني عشر الا ان صاحب هذا الاستجواب سارع الى سحبه، وبالتالي لم تتم مناقشته^{٣٥}.

جدول رقم (٦) يوضح عدد الاستجابات الموجهة في الدورة العادية الاولى للمجالس ١١ - ١٦		
المجلس	عدد الاستجابات	الإجراءات
المجلس الحادي عشر	لا يوجد	-
المجلس الثاني عشر	١	تم سحبه ولم يناقش
المجلس الثالث عشر	لا يوجد	-
المجلس الرابع عشر	لا يوجد	-
المجلس الخامس عشر	٢	لم تناقش
المجلس السادس عشر	٣	لم تناقش
المجموع	٦	-

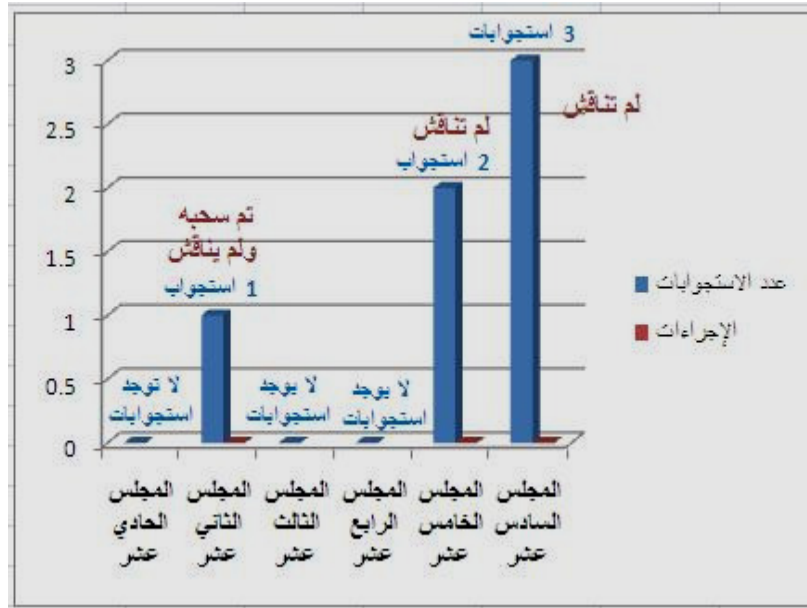
ونجد ان المجلسين الثالث عشر والرابع عشر لم يشهدا تقديم أي استجواب في دورتيهما العادية الاولى، بينما سجل نائبان^{٣٦} استجوابين في الدورة العادية الاولى للمجلس الخامس عشر، الا انهما لم يناقشا، ليتبعهما المجلس السادس عشر الذي شهد تقديم ٣ استجابات في دورته العادية الاولى إلا انهما لم يدرجا على جدول اعمال المجلس ولم يناقشا.

^{٣٥} - هو النائب بسام حدادين قدمه لوزير المالية بسبب حجب خطاب النوايا الموجه من الحكومة إلى صندوق النقد الدولي عن اعضاء مجلس الامة، وادرج هذا الاستجواب على جدول اعمال الجلسة الخامسة عشرة، الا ان النائب حدادين سارع إلى سحب استجوابه قبل مناقشته.

^{٣٦} - هما النائب مبارك ابو يامين ووجهه لوزير الزراعة حول تصريح له قال فيه انه لا يشرفني ان اكون نائبا، والنائب ناريمان الروسان لوزير البيئة حول معالجة النفايات الطبية الخطرة في مكب الغباوي.

الشكل البياني رقم (4)
يوضح عدد الاستجوابات الموجهة في الدورة العادية الاولى للمجالس ١١ - ١٦

ان المجالس النيابية المتعاقبة لم تولي قضية الاستجوابات اهتماما واضحا وكبيراً، وقد درجت المجالس السابقة على التريث في إدراج الاستجوابات على جداول اعمالها وتاجيلها الى الجلسة الاخيرة من الدورات العادية لها، وكانت



تنتهي في العادة بعدم مناقشتها، او بفقدان الجلسة لنصابها القانوني، والأخطر من ذلك ان النواب انفسهم اصحاب تلك الاستجوابات لم يظهروا أي تمسك او إصرار باستجواباتهم، وسرعان ما ينسونها تماما.

ثالثا : بند ما يستجد من أعمال :

لا يوجد في النظام الداخلي لمجلس النواب أي نص يتعلق بتخصيص وقت او جلسة من جلسات المجلس لما يسمى "بند ما يستجد من اعمال"، ولكن تم إقراره عرفا من المجالس النيابية السابقة، وعلى قاعدة "المعروف عرفا كالمشروط شرطا" تم اعتماد هذا البند في جداول اعمال المجلس.

وعقد المجلس السادس عشر اول جلسة لبند "ما يستجد من اعمال" في دورته العادية الاولى في جلسته المنعقدة بتاريخ ٥/ ١١/ ٢٠١١ وتحدث في هذا البند ١٦ نائبا، وعقد الجلسة الثانية بتاريخ ٢٦/ ١١/ ٢٠١١، وكانت اكثر الجلسات التي سمح فيها للنواب بالحديث في هذا البند، فقد بلغ عدد المتحدثين في تلك الجلسة ٥٦ نائبا.

وفي جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠/ ٢/ ٢٠١١ خصص المجلس جزءا منها لهذا البند وتحدث فيه ٢٤ نائبا، بينما تحدث ٧ نواب فقط في الجلسة التالية التي عقدت بتاريخ ٢٣/ ٢/ ٢٠١١، بعد ان فقدت نصابها القانوني، مما اضطر النائب الاول لرئيس المجلس الذي كان يرأس تلك الجلسة الى رفعها^{٣٧}.

^{٣٧} - هو النائب الاول لرئيس المجلس المهندس عاطف الطراونه.

لقد كانت هذه الجلسة اخر الجلسات التي يخصص فيها وقتا لمناقشة بند"ما يستجد من اعمال" فلم يشهد المجلس عقب تلك الجلسة أي نجاح في عقد جلسات أخرى، بالرغم من ان جداول اعمال الجلسات التالية خصصت ثلاث مرات مساحة لهذا البند، الا ان المجلس فشل تماما في تحقيق ذلك.

جدول رقم (٧) يوضح الجلسات التي خصصت لبند ما يستجد من اعمال وعدد النواب المتحدثين في الدورة العادية الاولى للمجلس السادس عشر ٢٠١٠/١١/٢٨ — ٢٠١١/٣/٢٨		
الرقم	الجلسة	المتحدثون
١	٢٠١١/١/٥	١٦
٢	٢٠١١/١/٢٦	٥٦
٣	٢٠١١/٢/٢٠	٢٤
٤	٢٠١١/٢/٢٣	٠٧
٥	٢٠١١/٣/٩	فشل
٦	٢٠١١/٣/٢٣	فشل
٧	٢٠١١/٣/٢٧	فشل

فقد فشل المجلس في مناقشة هذا البند الذي ادرج على جدول اعمال جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/٣/٩، كما فشل في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٣، وفشل كذلك في جلسته الأخيرة في عمر دورته العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٧ .

لقد بلغ عدد النواب المتحدثين في جميع الجلسات التي خصص فيها وقتا ومساحة لبند"ما يستجد من اعمال" ١٠٣ نواب فقط، تكررت مداخلات العديد منهم في تلك الجلسات.

رابعا : طلبات المناقشة العامة :

خصص النظام الداخلي لمجلس النواب الفصل الثالث عشر لمحور "المناقشة العامة" باعتبارها احد ابرز اليات العمل الرقابي لمجلس النواب على اعمال السلطة التنفيذية.

وعرفت المادة ١٢٧ من النظام الداخلي للمجلس المناقشة بانها"تبادل الرأي والمشورة بين المجلس والحكومة"، واجازت الفقرة "أ" من المادة ١٢٨ من النظام الداخلي "لعشرة أعضاء او أكثر ان يقدموا الى المجلس بطلب مناقشة أي امر من الأمور والقضايا العامة"، واجازت الفقرة"ب" من نفس المادة "للحكومة ان تطلب المناقشة العامة".

وتولت المادة ١٢٩ وضع آلية تقديم طلب المناقشة، واشترطت الفقرة"أ" من نفس المادة ان"يقدم طلب المناقشة العامة خطيا الى الرئيس الذي يدرجه في جدول اعمال اول جلسة تالية" بينما منحت الفقرة"ب" للمجلس صلاحية تحديد"موعد المناقشة العامة بحيث لا يتجاوز اربعة عشر يوما، الا اذا رأى المجلس ان الموضوع غير صالح للنقاش فيقرر استبعاده".

ولأهمية "المناقشة العامة ذهبت المادة ١٣٠ من النظام الداخلي إلى منح طالبي المناقشة العامة وغيرهم حق طرح الثقة بالوزارة او بالوزراء بعد انتهاء المناقشة العامة، وذلك مع مراعاة احكام المادة ٥٤ من الدستور".

وتكشف محاضر وجدول أعمال المجلس السادس عشر في دورته العادية الاولى عن تقديم ثلاث طلبات مناقشة عامة ، قدم اثنان منها في الجلسة التاسعة المنعقدة بتاريخ ١٦ /١/ ٢٠١١ في عهد حكومة سمير الرفاعي، كان اولهما يدعو إلى مناقشة الآلية التي تطبقها الحكومة في تسعير الوقود والغاز ، اما الطلب الثاني فكان لمناقشة وضع إجراءات لتخفيض ارتفاع الاسعار .

ووافق المجلس على مناقشتها في الجلسة التالية التي عقدت بتاريخ ٢٠ /١/ ٢٠١١ وتقرر دمجها مع بعضها البعض في جلسة مناقشة واحدة باعتبار موضوعها واحدا .

وتحدث في تلك الجلسة ٨٩ نائبا، قبل ان يتولى رئيس الوزراء سمير الرفاعي الرد على مناقشات النواب ليعلن عن قرار حكومته بزيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين المدنيين والعسكريين ٢٠ دينارا .

أما طلب المناقشة الثالث فقد قدمه ١٣ نائبا في عهد حكومة د. معروف البخيت للمطالبة بعقد جلسة مناقشة عامة حول شركة بيتنا، إلا ان المجلس رفض في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٣ /٣/ ٢٠١١ عقد جلسة مناقشة لهذا الموضوع، ووافق على تحويل هذا الطلب إلى اللجنة المالية والإقتصادية لدراسته ومن ثم تقوم برفع تقريرها إلى المجلس

ويكشف الجدول التالي عن ان عدد طلبات المناقشة العامة التي قدمت في الدورات العادية الاولى للمجالس النيابية (١١ - ١٦) بلغ ٢١ طلب مناقشة عامة نوقشت كلها باستثناء طلب واحد قدم في الدورة العادية الاولى للمجلس الثاني عشر حيث قرر المجلس آنذاك إرجاء مناقشته^{٣٨} ، بينما قام نواب بسحب طلب مناقشة آخر^{٣٩} ، إلى جانب رفض المجلس السادس عشر مناقشة طلب المناقشة المتعلقة بشركة بيتنا وإحالته إلى اللجنة المالية والاقتصادية .

جدول رقم (٨)		
يوضح عدد طلبات المناقشة العامة في الدورة العادية الاولى للمجالس ١١ - ١٦		
المجلس	العدد	الإجراءات
الحادي عشر	٣	نوقشت واحيلت لرئيس الوزراء
الثاني عشر	٧	نوقش منها ٥ طلبات وتم سحب طلب واحد وأرجأ المجلس مناقشة طلب آخر .
الثالث عشر	٢	نوقشت
الرابع عشر	٢	نوقشت
الخامس عشر	٤	نوقشت
السادس عشر	٣	نوقش ٢ منها واحيل الثالث إلى اللجنة المالية .
المجموع	٢١	

^{٣٨} - هذا الطلب قدمه ١٠ نواب من نواب حزب جبهة العمل الاسلامي حول موضوع التعيينات في الدوائر والمؤسسات الحكومية، وأدرج على جدول أعمال الجلسة الخامسة والعشرين للمجلس الثاني عشر، إلا ان المجلس قرر تأجيل بحثه، ولم يتم بحثه بعد ذلك حتى نهاية عمر المجلس .

^{٣٩} - هو طلب المناقشة رقم "٦٦" الذي قدمه ١٦ نائبا من نواب كتلة جبهة العمل الوطني حول موضوع التعيينات، وأدرج على جدول أعمال الجلسة الثانية والعشرين ، إلا أن مقدمي الطلب قاموا بسحبه بعد إدارجه على جدول الأعمال ووافق المجلس على ذلك .

الشكل البياني رقم (5)
يوضح عدد طلبات المناقشة العامة في الدورة العادية الاولى للمجالس ١١ - ١



وبذلك يصبح عدد طلبات المناقشة العامة التي نوقشت فعلا خلال الدورات العادية الأولى من المجلس الحادي عشر وحتى المجلس السادس عشر ١٩

طلب مناقشة عامة ، لم يصل أي منها إلى مرحلة طلب حجب الثقة عن الحكومات تفعيلا لنص المادة ١٣٠ من النظام الداخلي للمجلس.

خامسا : الإقتراح بقانون :

يلاحظ ان النظام الداخلي لمجلس النواب لم يخصص فصلا مستقلا لـ"اقتراح بقانون" على نحو ما قام به من تخصيص فصل مستقل فيه لـ"الاقتراح برغبة"^{٤٠}.

وخصص النظام الداخلي للاقتراحات بقوانين المادة ٦٦ ، حيث نصت الفقرة "أ" منها على انه "يجوز لعشرة او اكثر من أعضاء المجلس ان يقترحوا القوانين ويحال كل اقتراح مرفقا بالأسباب الموجبة والمبادئ الأساسية على اللجنة المختصة في المجلس لابداء الرأي، فاذا رأى المجلس بعد الاستماع لرأي اللجنة قبول الاقتراح احاله على الحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون وتقديمه للمجلس في الدورة نفسها او في الدورة التي تليها".

وذهبت الفقرة "ب" من نفس المادة إلى ان "كل اقتراح بقانون تقدم به اعضاء المجلس وفق الفقرة السابقة ورفضه المجلس، لا يجوز اعادة تقديمه في الدورة نفسها".

وسجل المجلس السادس عشر في دورته العادية الأولى تقديم ١١ اقتراحا بقانون هي على التوالي:

^{٤٠} - هو الفصل الرابع عشر في النظام الداخلي وجاء تحت عنوان "الإقتراحات برغبة" ويضم المواد من " ١٣١ - ١٣٤".

- ١ - اقتراح بقانون حول تعديل قانون المالكين والمستأجرين، وأحيل إلى اللجنة القانونية.
- ٢ - اقتراح بقانون حول إعادة النظر في المواد ٥ و ١٠ من قانون المالكين والمستأجرين، وأحيل هو الآخر إلى اللجنة القانونية^{٤١}.
- ٣ - اقتراح بقانون حول اعادة النظر في دمج البلديات وأحيل إلى اللجنة الإدارية^{٤٢}.
- ٤ - إقتراح بقانون حول تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب، وأحيل إلى اللجنة القانونية^{٤٣}.
- ٥ - إقتراح بقانون حول قانون العفو العام، وأحيل إلى اللجنة القانونية^{٤٤}.
- ٦ - إقتراح بقانون حول إعادة وزارة الشباب، وأحيل إلى اللجنة القانونية^{٤٥}.
- ٧ - إقتراح بقانون حول قانون الكسب غير المشروع، وأحيل إلى اللجنة القانونية^{٤٦}.
- ٨ - إقتراح بقانون حول إنشاء نقابة للمعلمين، وأحيل إلى اللجنة القانونية^{٤٧}.
- ٩ - إقتراح بقانون حول إشهار قانون المسائلة الطبية، وأحيل إلى لجنة الصحة والبيئة^{٤٨}.
- ١٠ - إقتراح بقانون حول سن قانون الواجهات العشائرية واستغلال الأراضي الأميرية، وأحيل إلى اللجنة القانونية^{٤٩}.
- ١١ إقتراح بقانون حول قانون معدل لقانون التأمين، وأحيل إلى اللجنة القانونية^{٥٠}.

^{٤١} - أجلت حكومة سمير الرفاعي العمل بالمادة ٥ من القانون سنة أخرى تنتهي في ٣١ / ١٢ / ٢٠١١، وانتهت الدورة العادية الاولى للمجلس ولم يتم فتح القانون لتعديله او حتى فتح حوار وطني حوله.

^{٤٢} - لا يزال الاقتراح امام اللجنة الادارية ولم تقم بمناقشته حتى انتهاء مدة الدورة.

^{٤٣} - قلنا سابقا ان اللجنة القانونية خالفت النظام الداخلي لمجلس النواب فيما يتعلق بتعديل النظام نفسه وفقا لما تنص عليه الفقرة "ج" من المادة ١٦٣ من النظام التي تنص على ان " تدرس اللجنة القانونية الاقتراح وتقدم توصياتها الى المجلس خلال مدة شهر على الأكثر والا جاز للمجلس النظر بالاقتراح مباشرة". وانتهت الدورة العادية الاولى للمجلس في ٢٨ / ٣ / ٢٠١١ بينما احال المجلس مشروع تعديل النظام الداخلي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧ / ٢ / ٢٠١١ ولم تقدم اللجنة القانونية أي تقرير للمجلس.

^{٤٤} - بالرغم من إحالته الى اللجنة القانونية فقد تم تجاهل هذا الإقتراح تماما، ومن المؤكد انه لن يبحث في اللجنة.

^{٤٥} - لم يبحث حتى نهاية الدورة داخل اللجنة القانونية.

^{٤٦} - لم تقم اللجنة ببحثه .

^{٤٧} - قدم النواب مذكرة في الجلسة السابعة عشره المنعقدة بتاريخ ١٣ / ٣ / ٢٠١١ وقعتها ٦٨ نائبا طلبوا فيها تفسيراً من المجلس العالي لتفسير الدستور حول دستورية إنشاء نقابة للمعلمين، وأحيلت إلى اللجنة القانونية التي وجهت سؤالا للمجلس العالي لتفسير الدستور الذي اجتمع وأقر رسميا دستورية إنشاء نقابة للمعلمين.

^{٤٨} - لم تقم لجنة الصحة ببحثه وبقي حبيس أدرجها حتى نهاية الدورة .

^{٤٩} - لم يبحث من قبل اللجنة.

^{٥٠} - وقع على هذا المقترح ٣٣ نائبا وتم تسليمه لرئيس المجلس في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٩ / ٣ / ٢٠١١ داعين الحكومة لوضع قانون معدل لقانون التأمين لتعديل المواد المتعلقة بالتعويض والمبالغ المالية المترتبة عليها، مع اعطائه صفة الاستعجال.

ويوضح الجدول التالي عدد الاقتراحات بقوانين التي قدمها المجلس السادس عشر في دورته العادية الأولى والاجراءات التي تمت عليها.

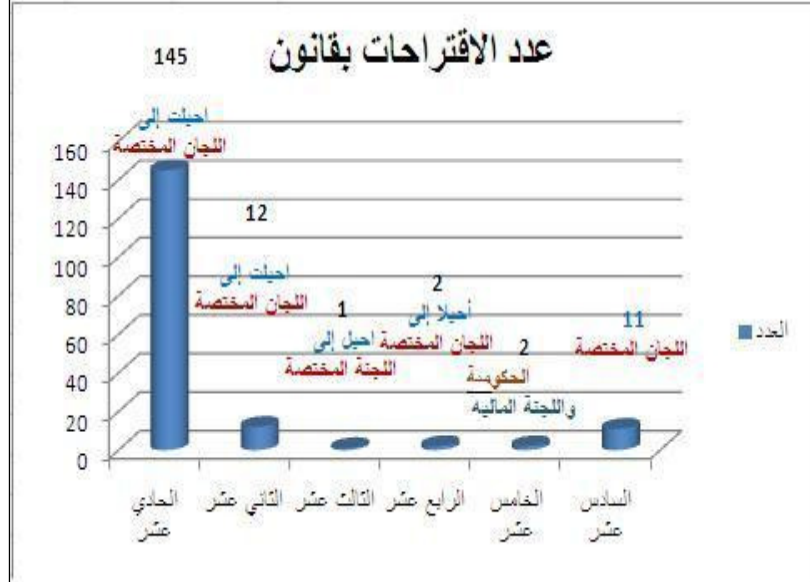
جدول رقم (٩) الاقتراحات بقانون في الدورة الأولى لمجلس ١٦ والإجراءات المتخذة حيالها			
الرقم	الإقتراح بقانون	اللجان	الاجراءات
١	تعديل قانون المالكين والمستأجرين	القانونية	بدون
٢	اعادة النظر بالمواد ٥ و ١٠ من قانون المالكين والمستأجرين	القانونية	بدون
٣	اعادة النظر بقرار دمج البلديات	الادارية	بدون
٤	تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب	القانونية	بدون
٥	قانون العفو العام	القانونية	بدون
٦	اعادة وزارة الشباب	القانونية	بدون
٧	قانون الكسب غير المشروع	القانونية	بدون
٨	انشاء نقابة للمعلمين	القانونية	بدون
٩	اشهار قانون المساعلة الطبية	الصحة	بدون
١٠	سن قانون الواجهات العشائرية واستغلال الاراضي الاميرية	القانونية	بدون
١١	تعديل قانون التامين	القانونية	بدون

جدول رقم (١٠) يوضح عدد الاقتراحات بقانون التي قدمت في الدورات العادية الأولى لمجالس النواب من ١١ - ١٦		
الإجراءات	العدد	المجلس
أحيلت إلى اللجان المختصة.	١٤٥	الحادي عشر
أحيلت إلى اللجان المختصة.	١٢	الثاني عشر
أحيل إلى اللجنة المختصة.	١	الثالث عشر
أحيل إلى اللجان المختصة.	٢	الرابع عشر
أحيل أحدهما إلى الحكومة ^١ ، والثاني أحيل إلى اللجنة المالية.	٢	الخامس عشر
أحيلت إلى اللجان المختصة.	١١	السادس عشر
	١٧٣	المجموع

ويكشف الجدول التالي عن ان مجلس النواب السادس عشر حل في المرتبة الثالثة من بين المجالس النيابية السابقة في تقديم الاقتراحات بقانون في الدورة العادية الأولى بعد المجلس الحادي عشر الذي جاء في المرتبة الأولى بتقديم ١٤٥ اقتراحا بقانون، وحل في المرتبة الثانية المجلس الثاني عشر الذي شهد تقديم ١٢ اقتراحا بقانون، بينما شهد المجلس الثالث عشر تقديم اقتراح واحد، وشهد المجلس الرابع عشر والخامس عشر تقديم اقتراحين لكل منهما في ذات الدورة.

^١ - أحيل هذا المقترح الى الحكومة ويتعلق بسن قانون لدعم الثروة الحيوانية، ووافق المجلس عليه وأحاله الى الحكومة.

الشكل البياني رقم (6)
يوضح عدد الاقتراحات بقانون التي قدمت في الدورات العادية الأولى لمجالس النواب
من ١١ - ١٦



ويبلغ العدد الكلي للاقتراحات بقوانين التي قدمت في المجالس النيابية منذ المجلس الحادي عشر وحتى المجلس السادس عشر ١٧٣ اقتراحا بقانون فقط في الدورة العادية الأولى لكل منها.

ويسجل للمجلس السادس عشر انه حل في المترتبة الثالثة من حيث تفعيل هذا الدور الذي يصنف عادة بانه دور مزدوج لمجلس النواب لكونه يجمع بين الجانب الرقابي والجانب التشريعي للمجلس.

سادسا : الإقتراح برغبة :

بخلاف عدم اهتمام المشرع بتخصيص فصل مستقل في النظام الداخلي لمجلس النواب حول "الإقتراح بقانون" فقد أولى المشرع "الإقتراح برغبة" أهمية واضحة في النظام الداخلي وخصص لهذه الغاية فصلا مستقلا هو الفصل الرابع عشر.

وعرفت المادة ١٣١ الإقتراح برغبة بأنه "دعوة الحكومة للقيام بأي عمل ذي أهمية يدخل في اختصاصها"، بينما ذهبت المادة ١٣٢ إلى التأكيد على أن الإقتراح برغبة يمكن ان يقدمه نائب واحد، بخلاف اشتراط عشرة نواب او اكثر لتقديم الإقتراح بقانون.

وتقول المادة ١٣٢ "على العضو تقديم الاقتراح برغبة خطيا الى رئيس المجلس، وعلى الرئيس إحالته على اللجنة المختصة"، وعليها "تقديم تقرير موجز عن الاقتراح خلال خمسة عشر يوما من إحالته عليها، توصي فيه برفض الاقتراح او قبوله فاذا وافق المجلس على قبوله ابلاغه الرئيس الى رئيس الوزراء - المادة ١٣٣ -"، و "على رئيس الوزراء إبلاغ المجلس بما تم في الاقتراح الذي أحيل اليه خلال مدة لا تتجاوز شهرا، الا اذا قرر المجلس أجلا اقصر - المادة ١٣٤ -".

وبخلاف الاهتمام الواضح وربما الاستثنائي لنواب المجلس السادس عشر في دورتهم العادية الأولى بتوجيه ١١ اقتراحا بقانون، فان احدا من النواب لم يقدم طيلة عمر الدورة العادية الأولى للمجلس أي اقتراح برغبة.

جدول رقم (١١) يوضح عدد الاقتراحات برغبة التي قدمت في الدورات العادية لمجالس النواب من ١١ - ١٦		
المجلس	العدد	الإجراءات
الحادي عشر	١٤٢	سحب بعضها واحيل بعضها للجان المختصة وحول البعض للحكومة
الثاني عشر	١٥٥	أحيلت الى اللجان المختصة.
الثالث عشر	٩	أحيلت للحكومة.
الرابع عشر	٢	احيل احدهما إلى اللجنة الإدارية والثاني أحيل إلى اللجنة المالية.
الخامس عشر	٢	أحيلت للجان المختصة.
السادس عشر	-	لا يوجد.
المجموع	٣١٠	

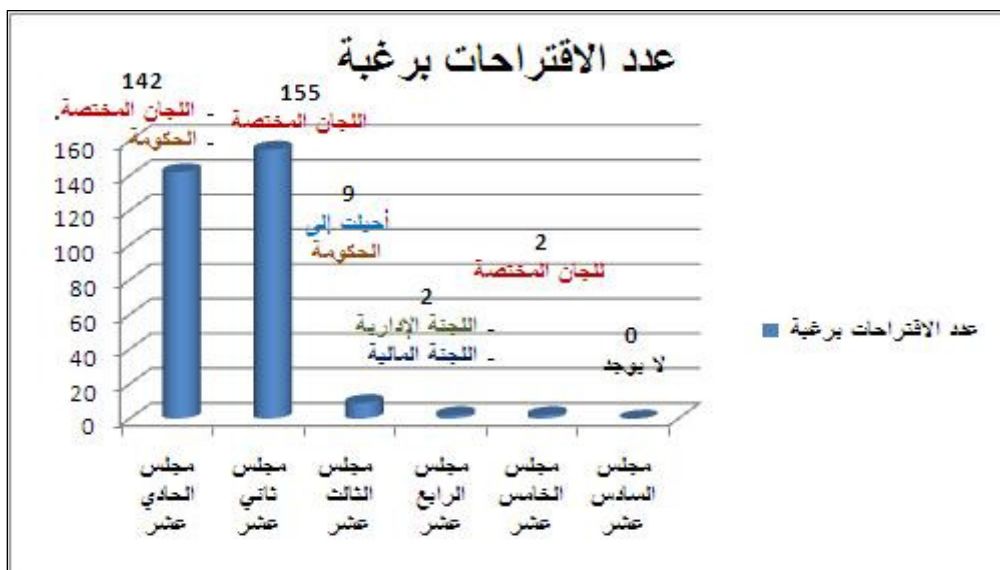
ويكشف الجدول التالي عن عدد الإقتراحات برغبة التي تم توجيهها في الدورات العادية الأولى للمجالس النيابية " ١١ إلى ١٦"، حيث بلغ عددها الكلي ٣١٠ اقتراحا برغبة، سجل فيها المجلس الثاني عشر أعلى نسبة توجيه مثل هذه الاقتراحات بعدد إجمالي بلغ ١٥٥ اقتراحا، تلاه مباشرة المجلس الحادي عشر بتوجيه ١٤٢ اقتراحا برغبة.

ويكشف الجدول أيضا عن تراجع كبير وحاد في اهتمام المجالس

النيابية التالية بتفعيل هذه الوسيلة البرلمانية الهامة في الرقابة والتوجيه والتشريع، ففي المجلس الثالث عشر انخفض هذا الاهتمام بشكل مثير للتساؤل حيث تم توجيه ٩ اقتراحات برغبة، لينخفض هذا الاهتمام أكثر في المجلسين الرابع عشر والخامس عشر حيث تم توجيه إقتراحين برغبة في كل منهما، ليتلاشى هذا الإهتمام تماما في الدورة العادية الأولى للمجلس السادس عشر الحالي.

الشكل البياني رقم (7)

يوضح عدد الاقتراحات برغبة التي قدمت في الدورات العادية لمجالس النواب من ١١ - ١٦



سابعا : المذكرات :

لم يتضمن الدستور او النظام الداخلي لمجلس النواب أي نص حول استخدام المذكرات كأحدى وسائل العمل البرلماني المعروفة، وإنما تم استخدامها واختراعها في المجلس الحادي عشر ولكن على نطاق شيق جدا، ولم يتوسع نواب ذلك المجلس في استخدامها.

ولا نملك على وجه الدقة معلومات عن العدد الحقيقي للمذكرات التي تم استخدامها من قبل نواب المجلس الحادي عشر في الدورة العادية الأولى ولكن نملك معلومات كلية عن عدد المذكرات التي توجيهها خلال عمر المجلس بكامله وبالبلغ عددها الإجمالي ٢٤٥ مذكرة ، اجابت الحكومة عن ٥٧ مذكرة ولم تجب عن ١٨٨ مذكرة^{٥٢}.

وإذا ما قمنا باستثناء ما تم توجيهه من مذكرات في الدورة العادية الأولى للمجلس الحادي عشر فان مجلس النواب السادس عشر سجل اعلى نسبة توجيه مذكرات إذ بلغ عددها الكلي ١٠٥ مذكرة اجابت الحكومة على ١٨ مذكرة منها.

ومن المؤكد وفقا للمعطيات ان يكون عدد المذكرات المقدمة في الدورة العادية الأولى للمجلس السادس قليلة نسبيا قياسا بعدم لجوء المجلس آنذاك لمثل هذا الأسلوب في العمل البرلماني، وهو ما أدى الى تسجيل رقم ضئيل في توجيه المذكرات للحكومة ولرئيس المجلس إذا ما تمت المقارنة بالعدد الكلي للمذكرات التي تم توجيهها خلال طيلة عمر المجالس التالية.

فقد بلغ العدد الكلي للمذكرات الموجهة للحكومة في الدورات العادية الاربع للمجلس الثاني عشر ٢٨٨ مذكرة اجابت الحكومة على ١٠٦ مذكرة، بينما ارتفع هذا الرقم الكلي بشكل كبير ومضاعف في المجلس الثالث عشر ليصل الى ٥٧٩ مذكرة اجابت الحكومة على ٢٢٧ مذكرة منها.

ومن الملاحظ ان استخدام المذكرات واللجوء اليها كوسيلة من وسائل الضغط البرلمانية الوظيفية على الحكومة قد بدأت تترسخ في المجلس الثالث عشر، وتم التوسع في استخدامها في المجالس التالية وبشكل لافت للانتباه.

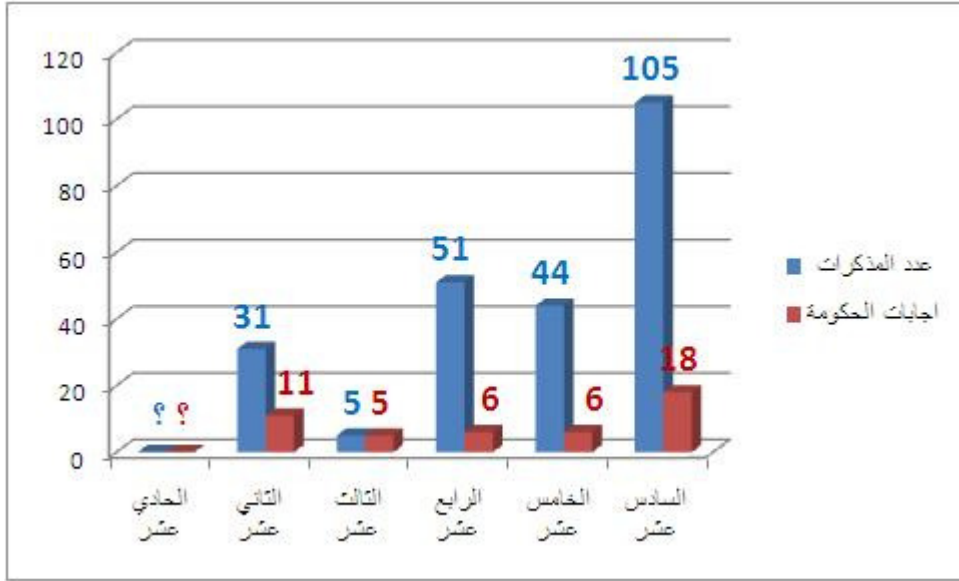
جدول رقم (١٢) يوضح عدد المذكرات في الدورات العادية الأولى للمجالس النيابية من ١١ - ١٦		
المجلس	العدد	اجابات الحكومة
الحادي عشر	؟	؟
الثاني عشر	٣١	١١
الثالث عشر	٥	٥
الرابع عشر	٥١	٦
الخامس عشر	٤٤	٦
السادس عشر	١٠٥	١٨

ويوضح الجدول التالي عدد المذكرات التي تم استخدامها في الدورات العادية الأولى للمجالس من ١١ الى ١٦ - باستثناء المجلس الحادي عشر الذي لم استطع التوصل الى عدد واضح للمذكرات التي تم توجيهها في الدورة العادية الأولى.

^{٥٢} - أعترف هنا بفشلي في تحديد العدد الكلي للمذكرات التي تم توقيعها من قبل نواب المجلس الحادي عشر في دورته العادية الأولى، واستطعت الحصول على العدد الإجمالي الكلي للمذكرات التي تم توقيعها خلال طيلة عمر المجلس البالغة ٤ سنوات، وذلك لأسباب تتعلق أصلا بعدم استخدام اليات عمل واضحة في ارشفة وتصنيف محاضر جلسات المجلس، وعدم الاهتمام بتوفير معلومات عن المجالس السابقة مفهرسة وواضحة تسهل عمل الباحثين بالوصول اليها سريعا.

الشكل البياني رقم (8)

يوضح عدد المذكرات في الدورات العادية الأولى للمجالس النيابية من ١١ - ١٦



ثامنا : لجان التحقق :

شكل مجلس النواب السادس عشر في دورته العادية الأولى ١١ لجنة تحقق نيابية خاصة في ملفات وقضايا يعتقد ان فيها شبهات فساد، واستند في تكيل بعضها على توصيات وردت في تقارير سابقة لديوان المحاسبة.

واستند المجلس في تشكيل تلك اللجان الخاصة على منطوق المادة ٥١ من نظامه الداخلي التي تنصت على ان "للمجلس ان يشكل لجانا مؤقتة يرى ان الحاجة ماسة لتشكيلها، ويحدد المجلس وظائفها ومهامها وعدد اعضائها، وتنتهي مدة أي منها بانتهاء المهمة الموكولة اليها".

واتخذ المجلس قراره الرسمي بتشكيل تلك اللجان في اواخر دورته العادية الأولى وتحديدًا في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٦ /٣/ ٢٠١١ ، وبعد سلسلة من المقترحات التي قدمها النواب في مذكرات طالبوا فيها بتشكيل لجان تحقق في قضايا فساد، وافق المجلس على بعضها، ورفض البعض الآخر.

أما اللجان التي وافق المجلس على تشكيلها فهي :

١. لجنة التحقق في سبب فشل سد الكرامة.
٢. لجنة التحقق في وزارة الصحة.
٣. لجنة التحقق في وزارة الزراعة.
٤. لجنة التحقق في شركة الاتصالات.
٥. لجنة التحقق في امانة عمان.
٦. لجنة التحقق في وزارة الاشغال.
٧. لجنة التحقق في وزارة التربية والتعليم العالي.

٨. لجنة التحقق في عطاء العقبة.
٩. لجنة التحقق في المبنى الذي اشترته الضمان الاجتماعي في اربد.
١٠. لجنة تحقّق في عطاء الكازينو.
١١. لجنة تحقّق لتحديد كافة الجهات ذات العلاقة بمسؤوليتها في اعداد واخراج وتقدير الموازنة العامة للاعوام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ .

ومن الملاحظ ان المجلس أعاد تشكيل لجان تحقّق كانت قد تشكلت في مجالس نيابية سابقة على نحو لجنة التحق في فشل سد الكرامة، حيث تشكلت هذه اللجنة في المجلس الرابع عشر، ولجنة التحق في عطاء العقبة، حيث تشكلت هذه اللجنة في المجلس الخامس عشر، بينما لجأ لتشكيل لجنة للتحقق في عطاء الكازينو بعد تأخر استمر نحو ثلاث سنوات حيث أثيرت قضية الكازينو في مطلع أعمال الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الخامس عشر، وكذلك تشكيل لجنة التحق لتحديد الجهات ذات العلاقة بمسؤوليتها في اعداد وإخراج وتقدير الموازنة العامة للاعوام من ٢٠٠٨ الى ٢٠١٠، فقد تأخر تشكيل مثل هذه اللجنة أيضا.

إن المعطيات تشير الى ان مجلس النواب السادس عشر في دورته العادية الأولى نشط بالمطالبة بتشكيل لجان تحقّق في قضايا يعتقد بوجود شبهات فساد فيها متأخرا وبعد تشكيل حكومة د. معروف البخيت، وتحديدا في الجلسة الخامسة عشرة التي انعقدت بتاريخ ٢٧ /٢/ ٢٠١١، إذ شهدت تلك الجلسة تقديم ثلاث مذكرات لتشكيل لجان تحقّق.

وقدمت المذكرة الأولى بعد توقيعها من ٦٨ نائبا للمطالبة بتشكيل لجنة تحقّق نيابية في شبهة فساد في مبنى مؤسسة الضمان الاجتماعي الذي تم شراؤه في محافظة اربد، ولم تطرح هذه المذكرة على الجلسة وتم ترحيلها الى جلسة لاحقة.

وقدمت مذكرة أخرى للمطالبة بتشكيل لجنة تحقّق نيابية في ملف كازينو البحر الميت، ووافق المجلس على تفويض مكتبه الدائم بتشكيل تلك اللجنة.

ووقع ١١ نائبا مذكرة طالبوا فيها بتشكيل لجنة تحقّق نيابية للوقوف على اعمال الشغب التي جرت في تظاهرة يوم الجمعة ١٨ /٢/ ٢٠١١، ولم يتم طرحها على الجلسة وتم ترحيلها الى جلسة تالية.

وفي الجلسة السادسة عشرة المنعقدة بتاريخ ٦ /٣/ ٢٠١١ اعيد طرح تلك المذكرات على جدول اعمال تلك الجلسة، إلا ان المجلس لم يستطع مناقشتها، وقام بترحيلها الى جلسة لاحقة.

وفي ملحق الجلسة السادسة عشرة المنعقدة بتاريخ ٩ /٣/ ٢٠١١ رفض المجلس تشكيل لجنة التحق المتعلقة باعمال الشغب في مسيرة الجمعة لكونها منظورة أمام القضاء، بينما وافق المجلس على تشكيل لجنة تحقّق في شبهة فساد في مبنى مؤسسة الضمان الاجتماعي الذي تم شراؤه في محافظة اربد.

ووافق المجلس على اقتراح قدمه رئيس المجلس فيصل الفايز لتشكيل لجنة للحوار الوطني، ولم يكن هذا المقترح مدرجا على جدول اعمال الجلسة، واعلن عن تسمية ٢٥ عضوا في اللجنة، ما لبث في الجلسة التالية ان اعلن عن الغاء تلك اللجنة التي جاءت في سياق بحث المجلس عن

مكانة ودور له في الاصلاح السياسي، وتكون تلك اللجنة موازية للجنة الحوار الوطني التي يرأسها رئيس مجلس الاعيان طاهر المصري.

وفي تلك الجلسة اقترح الفايز تشكيل عدة لجان تحقق في قضايا سابقة استنادا الى تقارير ديوان المحاسبة، وتشكيل لجنة تحقق في قضية الكازينو.

وفي الوقت الذي فوض المجلس فيه مكتبه الدائم لاعادة تشكيل تلك اللجان ومن ضمنها سد الكرامة، فقد قرر المجلس تأجيل النظر في تشكيل لجنة نيابية دائمة لمكافحة الفساد في المجلس، ولجنة تحقق نيابية للنظر في قضية سحب الأرقام الوطنية.

وفي الجلسة السابعة عشرة المنعقدة بتاريخ ١٣ / ٣ / ٢٠١١ الغى المجلس المذكرة الموقعة من ١٠ نواب للمطالبة بتشكيل لجنة نيابية خاصة بمكافحة الفساد، وإرجاء النظر فيها الى حين مباشرة المجلس بمناقشة التعديلات المقترحة على النظام الداخلي.

والغى المجلس الطلب الثاني الذي وقعه ٢٨ نائبا ودعوا فيه الى تشكيل لجنة لمراجعة قضية سحب الأرقام الوطنية.

ملحق (١)

جدول تفصيلي بأعمال مجلس النواب طيلة دورته العادية الأولى من ٢٨ ٢٠١٠/١١/٢٨ وحتى ٢٠١١/٣/٢٨

جدول جلسات المجلس ١٦ في دورته العادية الأولى بدأت في ٢٨ / ١١ / ٢٠١٠ - وانتهت في ٢٨ / ٣ / ٢٠١١			
الجلسة	تاريخها	الموضوعات	القرارات
الجلسة الأولى "الاحد"	٢٠١٠ / ١١ / ٢٨	الملك يفتتح الدورة بخطاب العرش.	١. انتخاب رئيس المجلس فيصل الفايز بالتركية. ٢. انتخاب اعضاء المكتب الدائم. - عاطف الطراونه / نائب اول. - حميد البطاينه / نائب ثاني. - محمد الشوابكه و محمد الكوز / مساعدان.
الجلسة الثانية "الاربعاء"	٢٠١٠ / ١٢ / ١	كتاب رئيس الوزراء باحالة ٤٨ قانونا موقتا للمجلس	١. احالتها جميعها الى اللجان الدائمة المختصة. ٢. عرض اسماء لجنة الرد على خطاب العرش.
الجلسة الثالثة " الاحد "	٢٠١٠ / ١٢ / ٥	اقرار صيغة الرد على خطاب العرش	انتخاب اللجان الدائمة
الجلسة الثالثة " الاحد "	٢٠١٠ / ١٢ / ٦	استكمال انتخاب اللجان الدائمة	اول طوشة بين النائبين يحي السعود وفواز الزعبي

			"الاثنين"
استكمال انتخاب اللجان الدائمة		٢٠١٠ / ١٢ / ٨	استكمال الثالثة "الاربعاء"
<p>– الرفاعي يعلن استجابته لمطالب النواب بتأجيل العمل بالمادة ٥ من قانون المالكين والمستأجرين الى ٢٠١١/١٢/٣١ .</p> <p>– انسحاب نائبين من عضوية لجنتين لمخالفتهم النظام الداخلي:</p> <p>١. محمود النعيمات من لجنة التوجيه الوطني.</p> <p>٢. علي العنازرة من لجنة الحريات.</p> <p>– انتخاب لجان الطعون في صحة نيابة نواب.</p>	رئيس الوزراء يقدم خطة عمل الحكومة طالبا ثقة المجلس	٢٠١٠ / ١٢ / ١٥	الرابعة "الاربعاء"
<p>١. اصدر المجلس بيانا مطولا للرد على تصريحات الاسلاميين تلاه النائب الاول لرئيس المجلس عاطف الطراونه قبل بدء الجلسة، وهو البيان الثاني الذي يصدره المجلس.</p> <p>٢. شهد المجلس اليوم اول اعتصام نفذه العاملون في الحافلات على خط الزرقاء الرصيفة.</p>	مناقشات اليوم الاول للثقة	٢٠١٠ / ١٢ / ١٩	استكمال الرابعة الاحد
	مناقشات اليوم الثاني للثقة	٢٠١٠ / ١٢ / ٢٠	استكمال الرابعة الاثنين
	مناقشات اليوم الثالث للثقة	٢٠١٠ / ١٢ / ٢١	استكمال الرابعة الثلاثاء
	مناقشات اليوم الرابع للثقة	٢٠١٠ / ١٢ / ٢٢	استكمال الرابعة الاربعاء
<p>الحكومة تحصل على ثقة ١١١ نائبا ويحجب الثقة عنها ٨ نواب منهم ٤ سيدات هن وفاء بني مصطفى، ميسر السردية، تمام الرياضي، عبله ابو عليه.</p> <p>وحجب من الرجال كل من عبد الله النسور، صلاح المحارمة، حازم العوران، موسى الزواهره.</p>	مناقشات اليوم الخامس للثقة	٢٠١٠ / ١٢ / ٢٣	استكمال الرابعة الخميس
ثاني طوشة في المجلس بين النائبين يحي السعود وفواز الزعبي.			
إقرار دون عرضه على اللجنة	قانون مؤقت لتعديل المالكين والمستأجرين		الخمسة
إقرار حسب اللجنة	قانون مؤقت لتعديل قانون الامن العام	٢٠١٠ / ١٢ / ٢٧	"الاثنين"

قانون مؤقت قانون التقاعد العسكري	اعادة احالته الى لجنتي القانونية والادارية		
تعديل النظام الداخلي حسب طلب ١٥ نائبا	احالته الى اللجنة القانونية		
انسحاب ٤ نواب من عضوية اللجان ١. مجرم الخريشة من لجنة الزراعة. ٢. عواد الزوايده من لجنة العمل. ٣. محمد الحجوج الدوايمه من الحريات. ٤. محمد الزريقات من الريف والبادية.			
ثالث طوشة جرت بين محمد زريقات واحمد الصفدي "تبادل الضرب بجدول الاعمال"			
١. وزير المالية يتلو خطاب الموازنة احالته الى اللجنة المالية والاقتصادية. ٢. كتاب رئيس الوزراء حول قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠١١ .		٢٠١٠ / ١٢ / ٢٩	السادسة "الاربعاء"
قانون مؤقت لسنة ٢٠٠٢ قانون المعهد الدبلوماسي الاردني.	-رد القانون		
تحدث في هذا البند ١٦ نائبا هم: خليل عطية، محمود الخرابشه، ميسر السردية، تمام الرياطي، فواز الزعبي، عبد الجليل السليمات، عبد الكريم الدغمي، زيد شقيرات، احمد الشقران، ميرزا بولاد، مجرم الخريشه، نايف العمري، لطفي الديرباني، علي العنانزه، محمد الحلايقه، حسني الشيباب.	بند ما يستجد من اعمال	٢٠١١ / ١ / ٥	السابعة الاربعاء
نتائج انتخابات رؤساء ومقرري لجان الطعون.	اقرار		
القانون المؤقت رقم ٦٧ قانون اجراء الدراسات الدوائية المعاد من مجلس الاعيان.	اقرار كما ورد من مجلس الاعيان	٢٠١١ / ١ / ٩	الثامنة الأحد
القانون المؤقت رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٠ قانون هيئة تنظيم النقل البري.	مناقشة ، والتوقف عند مطلع المادة (١١)		
مداخلات لعشرات النواب حول قرار الحكومة تخفيض الاسعار، وانتقادات لقبول النواب الذهب لرئاسة الوزراء للاجتماع بالحكومة.	لا قرارات.		
متابعة مناقشة القانون المؤقت رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٠ قانون هيئة تنظيم النقل البري.	اقرار	٢٠١١ / ١ / ١٢	استكمال الثامنة الأربعاء

١ - طلب مناقشة عامة للالية التي تطبقها الحكومة في تسعير الوقود والغاز. ٢ - طلب مناقشة عامة لاتخاذ اجراءات لتخفيض الاسعار.	٢٠١١/١/١٦	التاسعة الاحد
قرر المجلس تاجيل البحث فيها وتحديد الجلسة خلال ١٤ يوما.		
الطعن المقدم بصحة نيابة ممدوح العبادي		
رفض المجلس الطعن.		
الطعن المقدم بصحة نيابة محمد الحلايقه.		
رفض المجلس الطعن.		
القانون المؤقت المعدل لقانون العقوبات.		
التوقف عند مطلع المادة ٨٩		
قانون مشروع موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠١١ .		
احيل الى اللجنة المالية		
اعتصام الأحزاب والنقابات احتجاجا على رفع الاسعار.		
القانون المؤقت المعدل لقانون محكمة الجنائيات	٢٠١١/١/١٩	ملحق الجلسة التاسعة الاربعاء
القانون المؤقت المعدل لقانون النيابة العامة		
رفض القانون		
تاجيل استكمال مناقشة قانون العقوبات		
رد الطعون شكلا في نيابة مرزوق الدعجة، سميح المومني، رديته العطي، ...		
اول جلسة مناقشة عامة لارتفاع الاسعار والية تسعير الوقود والغاز، تحدث فيها ٨٩ نائبا، واعلن رئيس الوزراء سمير الرفاعي رفع رواتب الموظفين والمتقاعدين المدنيين والعسكريين ٢٠ دينارا اعتبارا من شهر كانون ثاني.	٢٠١١/١/٢٠	الجلسة العاشرة الخميس
- تاجيل النظر في عمل لجنتي الطعون الاولى والثانية مدة شهر تبدأ من اليوم.		
- رد الطعون شكلا في نيابة النواب، فيصل الفايز، مفلح الرحيمي، مجحم الخريشه، مفلح الخزاعله، الشايش الخريشه، ضرار الداود، خالد الحيارى،.....		
- الانتهاء من القانون المؤقت "قانون العقوبات" وتاجيل التصويت عليه لمزيد من التشاور بعد ان طلب ٢٢ نائبا اعادة مناقشة المواد من ٥٦ الى ٧٦، والمادة ٨٨، والمادة ٣٤٠ .	٢٠١١/١/٢٣	الجلسة الحادية عشرة الاحد
- رئيس اللجنة المالية يطلب من الحكومة شمول متقاعدي الضمان باسم اللجنة بزيادة الرواتب بقيمة ٢٠ دينارا.		
- اعادة بحث المواد من ٥٦ الى ٧٦ والمادة ٨٨ من قانون العقوبات.	٢٠١١/١/٢٦	ملحق استكمال الجلسة الحادية عشرة الاربعاء
إقرار القانون		
- بند ما يستجد من اعمال.		
تحدث فيه ٥٦ نائبا		
- ناقش المجلس ٤١ سؤالا فقط - فقدت الجلسة نصابها القانوني مما اضطر النائب الاول لرئيس المجلس عاطف الطراونه الى رفع الجلسة.		
خصصت الجلسة بكاملها الى "الاسئلة النيابية واجابات الحكومة عليها، وادرج على جدول الاعمال ٨١ سؤالا وجوابا، وهي اول جلسة يعقدها المجلس للاسئلة والاجوبة.	٢٠١١/١/٣٠	الجلسة الثانية عشرة الاحد
- اعلن النائب فواز الزعبي انه سيحول سؤالا له عن امانة عمان الى استجواب.		
رئيس المجلس يعلن تاجيل جلسات المجلس الى اشعار اخر بسبب اقالة	٢٠١١/٢/١	الثلاثاء

حكومة سمير الرفاعي وتعيين معروف البخيت رئيسا جديدا للوزراء.		
رئيس الوزراء المكلف معروف البخيت يجري اليوم مشاوراته مع الكتل البرلمانية في المجلس. - التقى صباحا بكتلتي الوفاق الوطني والعمل الوطني. مساء التقى بكتل التيار الوطني، والمستقلة، والتجديد، والتجمع الديمقراطي. - اعلن ثلاثة نواب هم محمد الظهراوي، ومحمد الحجوج الدوايمه، وعبد الله جبران نويرات استقالته من كتلة العمل الوطني.	٢٠١١/٢/٢	الاربعاء
استكمل رئيس الوزراء المكلف معروف البخيت مشاوراته مع الكتل البرلمانية بقاء كتلة الشعب ثم بالنواب المستقلين.	٢٠١١/٢/٣	الخميس
- استكمال مناقشة الاسئلة والاجوبة (٤٠ سؤالاً) . - تحويل ٣ اسئلة الى استجوابات، للنائب محمد الشوابكه حول بيع اراضي في العقبة، وفواز الزعبي حول بيع شركة كهرباء اربد، ومحمود الخرابشه حول الاثر البيئي للمفاعل النووي. - اقر المجلس رفض الطعن في صحة نيابة النائب د. رعد بن طريف. - اول جلسة تحضرها حكومة البخيت الجديدة، ورفض النواب طلبا للبخيت بتأجيل مناقشة الاسئلة لمنح الوزراء فرصة دراستها.	٢٠١١/٢/١٣	الاحد ملحق رقم (١) استكمال الجلسة الثانية عشرة (اول جلسة تحضرها حكومة البخيت)
- صوت المجلس بالاغلبية على رد ملاحق الموازنات العامة للدولة للسنوات التالية: ١ - القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٩ . ٢ - القانون المؤقت رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٩ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٠ . ٣ - القانون المؤقت رقم (٦) لسنة ٢٠١٠ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٠ . ٤ - القانون المؤقت رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٠ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٠ . - صوت المجلس على طلب رئيس لجنة السياحة والخدمات باستعادة القانون المؤقت رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٠ قانون النقل العام للركاب والقانون المؤقت رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٧ قانون تنظيم النقل العام للركاب ضمن حدود امانة عمان الكبرى .	٢٠١١/٢/١٦	ملحق رقم (٢) استكمال الجلسة الثانية عشرة الاربعاء
رد الطعون في صحة نيابة النواب ايمن المجالي ورعد بن طريف وطلال العكشة.		
- المجلس يوافق على القانون المؤقت رقم (٤١) لسنة ٢٠١٠ قانون الغاء قانون التصديق على اتفاقية التنقيب عن البترول وتقييم اكتشافه وتطويره ونتاجه بين سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الاردنية الهاشمية وشركة بترول للمصادر (الاردن) في منطقة شرق الصفاوي.		
- بند ما يستجد من اعمال، وتحدث فيه ٢٤ نائبا	٢٠١١/٢/٢٠	الجلسة الثالثة عشرة
- الملك يستدعي ظهر اليوم النواب والاعيان والحكومة والقضاة للاجتماع في الديوان الملكي.		
- الحكومة توافق على سحب قانون الموازنه العامة للدولة لسنة ٢٠١١ بناء على طلب قدمه في الجلسة رئيس اللجنة المالية النائب ايمن المجالي.		

رد القانون	- القانون المؤقت رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٠ قانون الأكاديمية الأردنية العليا للتعليم التقني.	٢٠١١ / ٢ / ٢٣	الجلسة الرابعة عشرة الاربعاء
رد القانون	- القانون المؤقت رقم (١٤) لسنة ٢٠١٠ قانون ادارة قضايا الدولة.		
ما يستجد من اعمال		٢٠١١ / ٢ / ٢٧	الجلسة الخامسة عشرة الاحد
فقدت الجلسة نصابها القانوني			
رد الطعن في صحة نيابة النائبين سلمى الربضي ومحمد الرديده.			
- تحديد يوم الأربعاء موعد المباشرة بمنلقشة الثقة. - أقر المجلس منح الكتل ٢٠ دقيقة والنواب داخل الكتل ٥ دقائق والنواب المستقلين ١٠ دقائق. - رئيس الوزراء يبدأ غدا الاثنين محاورة الكتل والنواب المستقلين في المجلس.	- رئيس الوزراء معروف البخيت يلقي بيان طلب الثقة امام النواب.		
- رفض المجلس المسارعة بمناقشته واحاله الى لجنة الحريات العامة.	الحكومة تحيل للمجلس مشروع قانون معدل لقانون الاجتماعات العامة لسنة ٢٠١١ مع صفة الاستعجال.		
- لم يوافق المجلس على القانون بالرغم من توصية لجنة التربية على اقراره مع بعض التعديلات، وقرر رده.	القانون المؤقت رقم (١٨) لسنة ٢٠١٠ قانون معدل لقانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي. "لجنة التربية".		
- لم يناقشه وتم ترحيله الى جلسة لاحقة.	القانون المؤقت رقم (٣) لسنة ٢٠١٠ قانون الطاقة المتجددة وترشيده الطاقة. "لجنة الطاقة".		
لم تطرح على الجلسة، وتم ترحيلها الى جلسة لاحقة.	مذكرة وقعتها ٦٨ نائبا لتشكيل لجنة تحقق نيابية في شبهة فساد في مبنى مؤسسة الضمان الاجتماعي الذي تم شراؤه في محافظة اربد.		
وافق المجلس على تفويض مكتبه الدائم بتشكيل تلك اللجنة.	مذكرة نيابية للمطالبة بتشكيل لجنة تحقق نيابية في ملف كازينو البحر الميت.		
وافق المجلس على تشكيلها، وتبين ان النائب صلاح المحارمه كان قدم طلبا لرئيس المجلس بتفويض المحارمه ومن يرغب من النواب بتشكيل لجنة لمحاورة الأحزاب قائلان في مذكرته ان هذه المظاهرات تسيء الى الاردن.	- طلب نيابي لم يعلن عن مقدميه لتشكيل لجنة حوار وطني.		
لم تطرح على الجلسة وتم ترحيلها الى جلسة لاحقة.	مذكرة وقعتها ١١ نائبا لتشكيل لجنة تحقق نيابية للوقوف على اعمال الشغب التي جرت في تظاهرة يوم الجمعة ١٨ ٢٠١١/٢/ .		
- اعلن ٨ نواب حجبهم الثقة مبكرا عن الحكومة وهم، ممدوح العبادي، عبد الكريم الدغمي، وزيد شقيرات. وعبد الجليل السليمان، ومحمد المراعيه، والشايش الخريشه، وتامر بينو.	اليوم الاول لمناقشات الثقة: - الجلسة الصباحية : تحدث فيها ٣٠ نائبا - الجلسة المسائية تحدث فيها ١٦ نائبا.	٢٠١١ / ٣ / ٢	ملحق استكمال الجلسة الخامسة عشرة الاربعاء

<p>- حصلت الحكومة على ثقة ٦٣ نائبا. - حجب الثقة عن الحكومة ٤٧ نائبا. - امتنع عن التصويت ٧ نواب. - غاب عن الجلسة نائبان.</p>	<p>مناقشات اليوم الثاني للثقة بالحكومة والتصويت.</p>	<p>٢٠١١ / ٣ / ٣</p>	<p>استكمال الجلسة الخامسة عشرة الخميس</p>
<p>توقف المجلس عند مطلع المادة ١٢ من القانون.</p>	<p>القانون المؤقت رقم (٣) لسنة ٢٠١٠ قانون الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة "اللجنة القانونية".</p>	<p>٢٠١١ / ٣ / ٦</p>	<p>الجلسة السادسة عشرة الاحد</p>
<p>- لم تناقش وتم ترحيلها للجلسة المقبلة.</p>	<p>مذكرة وقعتها ١١ نائبا لتشكيل لجنة تحقق نيابية للوقوف على اعمال الشعب التي جرت في تظاهرة يوم الجمعة ١٨ /٢/ ٢٠١١.</p>	<p>٢٠١١ / ٣ / ٦</p>	<p>الجلسة السادسة عشرة الاحد</p>
<p>- لم تناقش وتم ترحيلها للجلسة المقبلة.</p>	<p>مذكرة وقعتها ٦٨ نائبا لتشكيل لجنة تحقق نيابية في شبهة فساد في مبنى مؤسسة الضمان الاجتماعي الذي تم شراؤه في محافظة اربد.</p>	<p>٢٠١١ / ٣ / ٦</p>	<p>الجلسة السادسة عشرة الاحد</p>
<p>- احالة القانون الى اللجنة المالية والاقتصادية. - قرر المجلس شطب ما قاله الكوز من محضر جلسة يوم الخميس الماضي..</p>	<p>- وزير المالية يلقي خطاب الموازنة للمرة الثانية في هذه الدورة. النائب محمد الكوز يلقي امام النواب بيان اعتذار للمواطنين عما قاله تحت القبة يوم الخميس من اتهامات وشتائم ضد المتظاهرين المطالبين بالاصلاح السياسي.</p>	<p>٢٠١١ / ٣ / ٦</p>	<p>الجلسة السادسة عشرة الاحد</p>
<p>المجلس وافق على طلب نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سعد السرور تاجيل البحث في الاتفاقية للجلسة المقبلة حتى ترسل للمجلس الاسباب الموجبة بعد ان دعا النائب الدغمي الحكومة الى سحب لانه يخلو من الاسباب الموجبة.</p>	<p>الحكومة تحيل مشروع قانون التصديق على اتفاقية امتياز التقطير السطحي للصحز الزيتي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ممثلة بسلطة المصادر الطبيعية وشركة الكرك الدولية للبترول الخاصة المساهمة المحدودة لسنة ٢٠١١.</p>	<p>٢٠١١ / ٣ / ٩</p>	<p>ملحق جدول اعمال الجلسة السادسة عشرة الاربعاء</p>
<p>- اللجنة القانونية تسحب القانون بعد ان تبين انه يخدم ابنة احد النواب اعضاء اللجنة القانونية "العرب اليوم" عدد الخميس / ١٠ / ٣ / ٢٠١١ .</p>	<p>القانون المؤقت رقم " ٢١ " لسنة ٢٠١٠ قانون معدل لقانون استقلال القضاء. "اللجنة القانونية".</p>	<p>٢٠١١ / ٣ / ٩</p>	<p>ملحق جدول اعمال الجلسة السادسة عشرة الاربعاء</p>
<p>المجلس يصوت على اعادته مجددا الى لجنة الطاقة للمزيد من الدراسة بعد ان اتهمه النواب بوجود مخالفة دستورية فيه.</p>	<p>القانون المؤقت رقم (٣) لسنة ٢٠١٠ قانون الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة، اعتبارا من مطلع المادة "١٢". "اللجنة القانونية".</p>	<p>٢٠١١ / ٣ / ٩</p>	<p>ملحق جدول اعمال الجلسة السادسة عشرة الاربعاء</p>
<p>- رفض، لانها امام القضاء.</p>	<p>مذكرة وقعتها ١١ نائبا لتشكيل لجنة تحقق نيابية للوقوف على اعمال الشعب التي جرت في تظاهرة يوم الجمعة ١٨ /٢/ ٢٠١١.</p>	<p>٢٠١١ / ٣ / ٩</p>	<p>ملحق جدول اعمال الجلسة السادسة عشرة الاربعاء</p>
<p>- موافقة.</p>	<p>مذكرة وقعتها ٦٨ نائبا لتشكيل لجنة تحقق نيابية في شبهة فساد في مبنى مؤسسة الضمان الاجتماعي الذي تم شراؤه في محافظة اربد.</p>	<p>٢٠١١ / ٣ / ٩</p>	<p>ملحق جدول اعمال الجلسة السادسة عشرة الاربعاء</p>

- موافقه.	رئيس المجلس فيصل الفايز يطرح على المجلس تشكيل لجنة للحوار الوطني لم تكن مدرجة على جدول اعمال الجلسة وقام بتسمية ٢٥ عضوا.		
موافقه	<p>طرح رئيس المجلس تشكيل عدة لجان تحقق في قضايا سابقة استنادا الى تقارير ديوان المحاسبة.</p> <p>١ - تشكيل لجنة تحقق في قضية الكازينو.</p> <p>٢ - فوض المجلس المكتب الدائم باعادة تشكيل تلك اللجان ومن ضمنها لجنة سد الكرامة.</p> <p>٣ - تأجيل النظر في تشكيل لجنة نيابية لمكافحة الفساد ولجنة تحقق نيابية في موضوع سحب الارقام الوطنية الى جلسته المقبلة.</p>		
سلمت في الجلسة ولم تدرج على الجدول	- طالب ٣٢ نانبا في مذكرة تم تسليمها لرئيس المجلس من الحكومة الغاء مدونة السلوك الاعلامي .		
سلمت في الجلسة ولم تدرج على الجدول	- طالب ٣٣ نانبا في مذكرة اخرى من الحكومة وضع قاتون معدل لقانون التسامين، لتعديل المواد المتعلقة بالتعويض والمبالغ المالية المترتبة مع اعطائه صفة الاستعجال.		
نوقش منها ١٦ سؤالا فقط. - خليل عطية وجمال قموه حولا سؤالين لهما لاستجوابيين. - فاواز الزعبي طلب تحويل رئيس جامعة اليرموك للنائب العام.	- ادراج ٥٦ سؤالا نيابيا واجوبة الحكومة عليها.	٢٠١١/٣/١٣	الجلسة السابعة عشره الاحد
لم يناقش	- بند ما يستجد من اعمال.		
- الغاء المذكرة، وتأجيل البحث في تشكيل هذه اللجنة الى تعديلات النظام الداخلي لمجلس النواب.	المذكرة الموقعة من عشرة نواب، والمتضمنة تشكيل لجنة نيابية خاصة بمكافحة الفساد.		

<p>– تحويلها الى اللجنة القانونية وتفويض اللجنة بالاستعانة بذوي الخبرة لوضع صيغة السؤال الذي ستوجهه الى المجلس العالي لتفسير الدستور.</p>	<p>المذكرة رقم (٩٠) تاريخ ٢٠١١/٣/١٠ الموقعة من ثمانية وستون نائباً والمتضمنة طلب تفسير من المجلس العالي لتفسير الدستور حول دستورية إنشاء نقابة للمعلمين .</p>		
<p>– تحويلها الى اللجنة المالية والاقتصادية للنظر فيها.</p>	<p>طلب المناقشة رقم (٣) تاريخ ٢٠١١/٣/٨ المقدم من ثلاثة عشر نائبا بخصوص شركة بيتنا.</p>		
<p>– الغاء اللجنة بالكامل.</p>	<p>إعادة النظر في تشكيل لجنة الحوار الوطني.</p>		
<p>– الغاء اللجنة بالكامل.</p>	<p>المذكرة الموقعة من ثمانية وعشرين نائباً والمتضمنة تشكيل لجنة من اجل مراجعة موضوع سحب الأرقام الوطنية.</p>		
<p>– احالته الى لجنة الطاقة.</p>	<p>الحكومة تعيد تزويد المجلس بالاسباب الموجبة لمشروع قانون التصديق على اتفاقية امتياز التقطير السطحي للصخر الزيتي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ممثلة بسلطة المصادر الطبيعية وشركة الكرك الدولية للبترول الخاصة المساهمة المحدودة لسنة ٢٠١١، كما يدرج المجلس القانون على الجدول.</p>	<p>٢٠١١ / ٣ / ١٦</p>	
<p>– معاد من مجلس الاعيان الذي قرر الموافقة عليه. – مجلس النواب قرر الموافقة على القانون وفقاً لقرار مجلس الاعيان بالرغم من ان مجلس النواب كان قد قرر رده.</p>	<p>القانون المؤقت رقم (١٨) لسنة ٢٠١٠ قانون معدل لقانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي. "لجنة التربية".</p>		
<p>– جميعها اعيدت من مجلس الاعيان بعد ان وافق الاعيان عليها. – وافق مجلس النواب على قرار مجلس الاعيان. – كان المجلس قد صوت في جلسة ٢٠١١ / ٢ / ١٦ على رفض هذه القوانين.</p>	<p>١ – القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٩ . ٢ – القانون المؤقت رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٩ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٠ . ٣ – القانون المؤقت رقم (٦) لسنة ٢٠١٠ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٠ . ٤ – القانون المؤقت رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٠ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٠ .</p>		<p>ملحق جدول اعمال الجلسة السابعة عشرة الاربعاء</p>
<p>– قرر المجلس مناقشة الموازنة اعتباراً من الساعة ٤ بعد عصر يوم السبت المقبل، وقرر منح كل نائب ٧ دقائق، ولكل كتلة ١٥ دقيقة.</p>	<p>اللجنة المالية تقدم تقريرها لمجلس النواب حول مشروع قانون الموازنة العامة للدولة لسنة ٢٠١١.</p>		
<p>وافق المجلس على اسماء اعضاء لجان التحقق النيابية التي تم تشكيلها في جلسة سابقة وهي لجان: ١. لجنة التحقق في سبب فشل سد الكرامة.</p>			

<p>٢. لجنة التحقق في وزارة الصحة. ٣. لجنة التحقق في وزارة الزراعة. ٤. لجنة التحقق في شركة الاتصالات. ٥. لجنة التحقق في امانة عمان. ٦. لجنة التحقق في وزارة الاشغال. ٧. لجنة التحقق في وزارة التربية والتعليم العالي. ٨. لجنة التحقق في عطاء العقبة. ٩. لجنة التحقق في المبنى الذي اشترته الضمان الاجتماعي في اربد. ١٠. لجنة تحقّق في عطاء الكازينو. ١١. لجنة تحقّق لتحديد كافة الجهات ذات العلاقة بمسؤوليتها في اعداد واخراج وتقدير الموازنة العامة للاعوام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. موافقة المجلس بعد تلاوة الاسماء.</p>			
لم يتم استكمال الاسئلة المدرجة واعلن النائبان محمد زريقات وفواز الزعبي تحويل سؤاليين لهما لاستجوابين للحكومة.	استكمال مناقشة الاسئلة والاجوبة.		
اقرار	١ - القانون المؤقت رقم (٧٥) ٢٠٠٢ المعدل لقانون مؤسسة الاذاعة والتلفزيون الاردنية لسنة ٢٠٠١	الخميس ٢٠١١ / ٣ / ١٧	الجلسة المشتركة بين مجلسي الاعيان والنواب
اقرار	٢ - القانون المؤقت رقم (٨) لسنة ٢٠٠٢ المعدل لقانون الاتصالات لسنة ٢٠٠٢		
اقرار	٣ - القانون المؤقت رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٢ المعدل لقانون الاحوال المدنية لسنة ٢٠٠٢.		
	المجلس يبدأ اليوم بمناقشة الموازنة العامة للدولة لسنة ٢٠١١، وتحدث في اليوم الاول ٢٣ نانبا.	السبت ٢٠١١ / ٣ / ١٩	استكمال الجلسة السابعة عشرة
تحدث في يومي المناقشات ٩١ نانبا - حصلت الموازنة على ثقة (٩٥ من ١١٠ نانبا شاركوا في التصويت).	التصويت على الموازنة العامة للدولة بعد ان عقد المجلس جلستين صباحية ومسائية.	الاحد ٢٠١١ / ٣ / ٢٠	استكمال الجلسة السابعة عشرة
اقرار	مشروع القوانين المعدل لقانون الاجتماعات العامة.		
رفض بناء على قرار اللجنة الادارية	القانون المؤقت رقم (١٠) لسنة ٢٠١٠ قانون معدل لقانون التقاعد المدني.		
اقرار	القانون المؤقت رقم (١٩) لسنة ٢٠١٠ قانون معدل لقانون التقاعد العسكري (والمعاد من المجلس لمزيد من الدراسة).	الاربعاء ٢٠١١ / ٣ / ٢٣	الجلسة الثامنة عشرة
موافقه	مشروع قانون الغاء قانون تنمية البيئة الاستثمارية والانشطة الاقتصادية لسنة ٢٠١١ مع الاسباب الموجبة.		

لم يناقش	استكمال الردود على الاسئلة (والموزعة على جدول اعمال الجلسة السابعة عشرة).		
لم يناقش	بند ما يستجد من اعمال. فوز السيد محمد راشد عودة البرابسة بعضوية مجلس النواب السادس عشر بموجب الانتخاب النيابي الفرعي لملء المقعد المسلم للدائرة الرابعة التابعة للدائرة الانتخابية الاولى / محافظة العاصمة. حلف اليمين		
تسلم رئيس المجلس التقرير اليوم ولم يطرح على جدول الاعمال وعرضه على المجلس الذي احاله سريعا الى اللجنة المالية والاقتصادية.	تقرير ديوان المحاسبة لسنة ٢٠٠٩ .	الاحد ٢٠١١ / ٣ / ٢٧	ملحق الجلسة الثامنة عشرة (الجلسة الاخيرة)
احالته الى اللجنة المالية والاقتصادية	- مشروع القانون المعدل لقانون رعاية الثقافة لسنة ٢٠١١ . (من الحكومة)		
- موافقه	القانون المؤقت رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠ قانون التصديق على اتفاقية امتياز الصخر الزيتي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ممثلة بسلطة المصادر الطبيعية وشركة الصخر الزيتي الاردني للطاقة.		
موافقه	- مشروع قانون التصديق على اتفاقية التقطير السطحي للصخر الزيتي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ممثلة بسلطة المصادر الطبيعية وشركة الكرك الدلوية للبترول الخاصة المساهمة المحدودة لسنة ٢٠١١		
- ناقش عددا من الاسئلة المتبقية من جلسة سابقة ولم يتمها.	الاسئلة		

لم يناقش	ما يستجد من أعمال		
----------	-------------------	--	--